

مجلس الأمن

السنة الرابعة والستون

مؤقت

الجلسة **٦١٧٢**

الثلاثاء، ٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٩، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد روغوندا	(أوغندا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد دولغوف
	بوركينا فاسو	السيد سومداه
	تركيا	السيد قرمان
	الجماهيرية العربية الليبية	السيد الدباشي
	الصين	السيد ليو تسن من
	فرنسا	السيد لاكروا
	فييت نام	السيد هوانغ تشي ترونغ
	كرواتيا	السيد سكراسيتش
	كوستاريكا	السيد أوربينا
	المكسيك	السيد هيلر
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد كواري
	النمسا	السيد ماير – هارتنغ
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد ديلورنتس
	اليابان	السيد تاكاسو

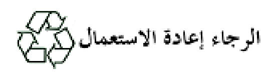
جدول الأعمال

الحالة في تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد (S/2009/359)

09-42727 (A)





افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى والمنطقة دون الإقليمية

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد (S/2009/359)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبلغ المجلس أنني تلقيت رسالتين من ممثلَيّ جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد، يطلبان فيهما دعوقما إلى الاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجريا على الممارسة المتبعة، أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة هذين الممثلين إلى الاشتراك في النظر في البند دون أن يكون لهما الحق في التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل السيد بو كري - كونو (جمهورية أفريقيا الوسطى) والسيد علام - مي (تشاد) مقعدين على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد فيكتور دا سيلفا أنجلو، الممثل الخاص ورئيس بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد.

تقرر ذلك.

أدعو السيد أنجلو إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة (S/2009/359)، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد.

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن إلى إحاطة إعلامية يقدمها السيد فيكتور دا سيلفا أنجلو، وأعطيه الكلمة.

السيد أنجلو (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي أن أشكر مجلس الأمن على إتاحة الفرصة لعرض تقرير الأمين العام (S/2009/359) عن بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد، المؤرخ ١٤ تموز/يوليه ٢٠٠٩. إنه يغطي تطورات سياسية وأمنية وإنسانية رئيسية منذ التقرير الأخير (S/2009/199)، المؤرخ ١٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٩. كما يتضمن التقرير مرفقا يحتوي على خطة عمل استراتيجية باتجاه الوفاء بمعايير القياس التي أقرها مجلس الأمن في القرار ١٨٦١ (٢٠٠٩). وأود أن أنتهز هذه الفرصة لموافاة المجلس بمعلومات مستكملة عن آخر التطورات الرئيسية. سأتطرق أولا إلى الحالة السياسية في تشاد.

في إطار اتفاق ١٣ آب/أغسطس ٢٠٠٧، توصلت الحكومة والمعارضة الديمقراطية في ٢٨ أيار/مايو إلى توافق في الآراء بشأن القوانين التي تنظم وضع المعارضة وميثاق الأحزاب السياسية. كما اتفقا على القانون الانتخابي واللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة.

وسمحت تلك الاتفاقات بإحراز تقدم جوهري في العملية السياسية الداخلية. وفي الأسبوع الماضي، أدى القسم أعضاء ورئيس اللجنة الانتخابية.

وفي نفس الوقت، شرعت الحكومة في إجراء إحصاء عام للسكان في ٢٠ أيار/مايو، مما سيمهد الطريق لتسجيل الناخبين وتحديد المناطق الانتخابية تمهيدا للانتخابات الوطنية. واشتمل دعم المجتمع الدولي لإحصاء السكان، كذلك، على بعض المساعدات اللوجستية من بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد. وستعلن نتائج الإحصاء قريبا.

وفيما يتعلق بالحالة الأمنية، وفي ٤ أيار/مايو، شنت مجموعات المعارضة التشادية، بقيادة تحالف اتحاد قوات المقاومة هجوما على الأراضي التشادية من السودان. وصد الجيش الوطني التشادي الهجوم من خلال الضربات الجوية والمواجهة المباشرة، في ٧ أيار/مايو، بالقرب من أم دام، مما اضطر المتمردين إلى الانسحاب. وكتدبير أمني، قامت بعثة الأمم المتحدة بنقل عدد من العاملين في مجال المساعدة الإنسانية من كوكو أنغارانا إلى غوز بييدا خلال الصراع المسلح، وزادت من دوريات المراقبة في كل القطاعات بشكل كبير. وبالإضافة إلى ذلك، دعت البعثة جميع الأطراف إلى احترام فضاء العمل الإنساني والقانون الإنساني الدولي.

وفيما يتعلق بالعلاقات التشادية – السودانية، وبغض النظر عن اتفاق الدوحة الموقّع في ٣ أيار/مايو من جانب حكومتي تشاد والسودان برعاية قطر، فإن المصادمات الأخيرة التي وقعت في أيار/مايو أدت إلى توتر العلاقات من جديد بين البلدين. وعلى الرغم من البيانات الصادرة عن البلدين، في ٢٤ و ٢٥ أيار/مايو التي عبرتا فيها عن دعم جهود قطر لإنهاء الوضع الحالي، فقد حدثت توترات جديدة في الآونة الأخيرة. والعلاقات بين تشاد والسودان لها تأثير أساسي على الوضع على جانبي الحدود. وثمة حاجة عاجلة إلى تهدئة الحالة واستئناف المبادرات الدبلوماسية.

وفي هذا السياق، فإننا نقوم بالاتصال الوثيق مع العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، ونجري اتصالات مع الدول الأعضاء في عملية داكار، في محاولة لتحديد تدابير بناء الثقة المطلوبة للاجتماع التالي لفريق الاتصال الذي سيعقد في المستقبل القريب.

إن موسم هطول الأمطار يوفر فرصة سانحة لتجديد الانخراط السياسي بين تشاد والسودان. وينبغي للأطراف اغتنام هذه الفرصة لإحياء العملية، بما في ذلك تنفيذ آلية التحقق على الحدود.

وفيما يتعلق بجمهورية أفريقيا الوسطى، فإن الوضع في منطقة فاكاغا في الجزء الشمالي الشرقي من البلد تميز بانعدام الأمن بشكل خطير خلال الأشهر الثلاثة الماضية، وما زال يبعث على القلق البالغ، حيث تستمر المجموعات المسلحة وعصابات اللصوص في العمل في المنطقة. وفي يومي ٦ و ٢١ حزيران/يونيه، هاجم رجال مسلحون بلدة بيراو. وقتل ٢٧ شخصا على الأقل في الاشتباكات، كما أن نسبة ٦٠ في المائة على الأقل من المنازل في تلك البلدة قد التهمتها النيران بالكامل. والجزء الأكبر من سكان بلدة بيراو لم يتمكنوا من العودة إليها حتى اليوم.

ومن خلال الاتصال الوثيق مع مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، تجري بعثة الأمم المتحدة اتصالات مستمرة مع حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى بغية إقناع السلطات الوطنية بأن يقترن الوجود العسكري لبعثة الأمم المتحدة بوجود معزز لمسؤولي الدولة والشروع بجهود الوساطة. وقد نشرت البعثة بالكامل حاليا في كل منطقة العمليات المشمولة بولايتها في جمهورية أفريقيا الوسطى، ولكن خطورة الوضع تتجاوز قدرة الاستجابة لجميع الاحتياجات الأمنية في المنطقة. وفي ١ تموز/يوليه، أرسلت الحكومة وفد وساطة برئاسة وزير إدارة الأراضي. ورافق الوزير موظف سياسي من مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام وتلقى مساعدة لوجستية وأمنية من بعثة الأمم

المتحدة. وكانت جهود الوساطة الأولية ناجحة ولكنها تحتاج إلى استدامتها.

وما زالت منطقة فاكاغا في وضع هش. وتوقف تقديم المساعدات الإنسانية في هذه المرحلة لانعدام الأمن. وتستلزم المنطقة اهتماما دائما من جانب حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى والمجتمع الدولي. ويشمل ذلك مناطق سام وأوندجا وسيكيكيدي، التي لا يوجد فيها عمليا في الوقت الحاضر أي وجود أمني. وتشكل هذه المناطق ملاذا للاجئين والسكان المشردين.

كما أن البعثة عملت بتعاون وثيق مع حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى والفريق القطري للأمم المتحدة في بانغي على إقامة ممر إنساني لمساعدة ٦٠٠ ١٦ لاجئ من جمهورية أفريقيا الوسطى، الموجودين حاليا في جنوب تشاد. ولم يكن ممكنا بالنسبة لنا الوصول إليهم من الجانب التشادي بسبب هطول الأمطار. وبالتعاون مع حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى، تمكنا من فتح ممر إنساني ونقلنا منه إمدادات المساعدة اللازمة للاجئين.

وفيما يتعلق بالوضع الإنساني، انخرطت بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد خلال الفترة قيد الاستعراض، في حوار جيد التنظيم مع المجتمع الإنساني. وهذا الحوار الذي يقوم بتيسيره مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية يعقد كل أسبوع. وقد ساعد على تفهم أفضل لدور وشواغل كل جانب.

وعقب الصدامات التي وقعت في أيار/مايو، حدثت زيادة كبيرة في معدل الجريمة، وزادت أعمال اللصوصية وزعزعة الأمن، مما قلص من جديد حيز العمل الإنساني في بعض المناطق الشرقية في شرق تشاد. وكتدبير مؤقت قامت، بعثة الأمم المتحدة، بزيادة عدد أطقم الحراسة لتأمين استمرار العمليات الإنسانية. وقد أدمج العاملون في المجال الإنساني في خطط الأمن والإجلاء، ونظمت عملية تدريب على المستوى المحلي لتأمين الاستجابة المنسقة، حسب الاقتضاء.

وقد حدثت زيادة في عدد الأسلحة الصغيرة والذخائر غير المنفجرة. وقامت وحدة العمليات المتعلقة بالألغام في البعثة، بالتنسيق مع المركز الوطني التشادي لإزالة الألغام وعدد من المنظمات غير الحكومية، بعملية تطهير طارئة للطرق الرئيسية، وكذلك في مناطق العمليات المجاورة مباشرة للمناطق التي دارت فيها المعارك مؤخرا. وبمجرد انتهاء الوحدة من تطهير المحاور الرئيسية، فإنها ستنشر أفرقة إزالة الألغام في مناطق العمليات ذات الأولوية، وخاصة في المناطق التي حددت كمناطق محتملة لعودة المشردين داخليا.

وفيما يتعلق بانتشار القوة العسكرية، فإنها وصلت الآن إلى نسبة ٤٦ في المائة من القوام المأذون في الولاية. والانتشار البطيء للقوة قيد قدرة البعثة على التنفيذ الفعال للمفهوم العسكري للعمليات وتوفير البيئة الآمنة المطلوبة للعاملين الإنسانيين واللاجئين والمشردين داخليا والفئات الضعيفة من السكان، بما في ذلك مناطق العائدين. وكتدبير مؤقت، ستوفر قوة البعثة أطقم حراسة مرافقة للمجتمع الإنساني إلى أن تتوفر القدرة الكافية لجعل الدوريات أسلوب التدخل المفضل.

وفي غضون ذلك، نفذت القوة عملية الرائد في الفترة من ١٣ إلى ١٧ تموز/يوليه، وعززت إلى حد كبير وجودها في الميدان من خلال الدوريات والقوات الراجلة في القرى النائية التي من المحتمل أن يعود إليها المشردون داخليا. وزادت القوة كذلك الدوريات في المحاور الرئيسية واستخدمت المروحيات بشكل مكثف للوصول إلى مناطق لا يمكن الوصول إليها بدون ذلك في موسم هطول الأمطار. وقد أعطت عمليات الانتشار الوقائي تلك صورة قوة قادرة على القيام بعمليات سريعة. وقد تم تنفيذ التمرين البياني

بنجاح، وأستطيع أن أؤكد للمجلس أنه سيتكرر بوتيرة أسرع حالما تتلقى القوة مزيدا من الجنود.

وما زال هناك نقص في المروحيات المجهزة بقدرة الطيران المعزز ليلا، وحتى اليوم لا يوجد لدينا سوى أربع مروحيات من أصل ١٨ مروحية عسكرية في الخطة، وستنشر بنغلاديش ثلاث مروحيات إمداد في وقت لاحق من هذا العام، ولكننا لم نتلق أي تعهدات حتى الآن بشأن المروحيات المتبقية. وإذا استمر هذا الوضع غير المقبول، سيكون من الضروري استكشاف إمكانية امتلاك تلك القدرات تجاريا. ونود أن نطلب إلى المساهمين الذين انتشرت قواتهم بالفعل أن يعززوا وجودهم وأن يطيلوا أمد فترة الانتشار.

وأود أن أقول بعض الكلمات المشجعة بشأن الفصيل الأمني الموحد. فمنذ تشرين الأول/أكتوبر عام ٢٠٠٨، نفذ الفصيل قرابة ٣ ٠٠٠ عملية حراسة أمنية مرافقة، واعتقل ما يزيد على ٩٠ فردا يشتبه بتورطهم في جرائم مختلفة ضد المجتمع الإنساني، بالإضافة إلى ٥٦ فردا متهمين بالسطو المسلح، وخمسة أفراد متهمين بالاغتصاب. وقد وقعت حالات الاغتصاب هذه حول مخيمات اللاجئين.

إن نسبة استرجاع العربات المختطفة اليوم هي ٦٠ في المائة مقارنة بـ ١٠ في المائة قبل نشر المفرزة الأمنية المتكاملة. وفي الوقت الحالي، تسيّر المفرزة ما متوسطه ٨٥ فرقة من فرق الحراسة و ٢٤٠ دورية كل أسبوع. وهذه مؤشرات ممتازة على أدائها وحماسها.

لقد أثبتت أحداث أيار/مايو أن هناك خطرا من أن تصبح المفرزة، بصفتها قوة شرطة وطنية هدفا لمجموعات المعارضة المسلحة. فلقد شهدت المفرزة عددا من الهجمات المباشرة خلال التوغلات وبعدها، مما أدى إلى وقوع عدد من الإصابات في صفوفها نتيجة لذلك. وهناك اتفاق تام بين بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد والحكومة على أن المفرزة قوة شرطة دون ولاية عسكرية، وأن مجالها الرئيسي هو حماية وتأمين الأشخاص المشردين واللاجئين وعمال المساعدة الإنسانية والسكان المحليين.

وفي الوقت نفسه، ستكثف شرطة الأمم المتحدة التدريب المستمر لعناصر المفرزة، بما فيه شهران من التدريب ومنح الشهادات لـ ٤٠ من ضباط الشرطة القضائية. وسنواصل أيضا تعزيز التعاون الوثيق بين المفرزة وقسمنا القضائي. وما زال دعم البعثة اللوجستي للمفرزة الأمنية المتكاملة يشكل ضعفا خطيرا نحاول معالجته بإحساس كبير من الإلحاحية.

إن مفهوم المفرزة يمكن أن يكون بسهولة جزءا من إصلاح القطاع الأمني في تشاد. ويجري تمويل المفرزة على أسس طوعية من الدول الأعضاء، وتُستنفد الأموال من الصندوق الاستئماني بسرعة. وسيصبح الصندوق خاويا بحلول نهاية شهر تشرين الأول/أكتوبر. والوضع، كما يدرك أعضاء المجلس، خطير جدا وأود أن أناشدهم بمواصلة تقديم دعمهم لهذا العنصر الرئيسي من بعثتنا. والميزانية التي تسمح بتشغيل المفرزة لمدة سنة أخرى هي حوالي ١٧ مليون دولار.

أود أن أدلي بتعليق موجز حول العدالة والسجون. فكما يعلم أعضاء المجلس، لدينا في القسم برنامج هام لدعم العدالة. فقد قمنا بتدريب موظفي الخدمة المدنية لنشرهم كقضاة للسلام ومدّعين عامّين في شرق تشاد في غياب القضاة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، عملنا عن كثب مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لتيسير إجراءات المحاكم الجنائية المتنقلة في العديد من الأماكن في شرق تشاد. ومع ذلك، ما زال أمن السلطات القضائية عائقا أمام نشر القضاة.

ووفرنا أيضا التدريب أثناء العمل لموظفي السجون في شرق تشاد. وتعاونا بشكل وثيق مع سلطات السجون

التشادية ووضعنا لائحة شاملة من القوانين والسياسات والإجراءات لمساعدة حكومة تشاد في إنشاء نظام محترف للسجون. وتنتظر هذه التدابير الآن موافقة البرلمان. ومع ذلك، فإن السجون المحدودة القائمة في شرق تشاد في وضع مترد وفي حاجة ماسّة إلى إعادة التأهيل.

وفيما يتعلق بحقوق الإنسان، تواصل البعثة متابعة تنفيذ قرارات مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨) و ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وكان هناك أربعة وثمانون طفلا بين المتمردين المقاتلين الذين ألقي القبض عليهم خلال القتال في أوائل أيار/مايو. وتم تسليم هؤلاء الأطفال الـ ٨٤ إلى اليونيسيف لتسريحهم وإعادة إدماجهم في المجتمع. ونشيد بالحكومة على هذه المبادرة. لكن، تؤكد هذه الحادثة أن تعبئة الأطفال كجنود ما زالت مشكلة خطيرة في تشاد وهي أولوية رئيسية لعملنا.

وهناك أيضا مشاكل في الاحتجاز التعسفي ولفترات طويلة للرجال والنساء والقصّر وكذلك العنف القائم على أساس الجنس، والزواج القسري والعنف المترلي. وكجزء من إمكانية إصلاح القطاع الأمني بشكل أوسع، علينا أن نعدّ خطة شاملة لجمع الأسلحة.

أما بخصوص الشؤون السياسية والمدنية، أود أن أقول بإيجاز إنه خلال الأشهر القليلة الماضية، شرعت بعثة الأمم المتحدة بالعمل مع السلطات المحلية التقليدية والإدارية، وبدعم من الاتحاد الأوروبي واللجنة الأوروبية، في برنامج للحوار بين الجماعات، يقوم على تعزيز الآليات التقليدية القائمة لحل الصراع من خلال تشكيل لجان محلية للمصالحة بين الجماعات، برئاسة السلطات التقليدية والإدارية على السواء.

وعلى نحو أكثر تحديدا، وافق شيوخ قبيلتي المساليت والزغاوة، في ٣٠ حزيران/يونيه، بتيسير منا وبمساعدة السلطات المحلية، على معالجة المسائل التي تعوق عودة المساليت إلى قراهم الأصلية. وقد أخذت هذه الجماعة العرقية المشردة في العودة في الوقت المناسب لموسم الزراعة، مما يبعث الأمل في التوصل إلى حل طويل الأجل للصراع. وفي جهد مماثل في الآونة الأخيرة، نجحنا في ١٥ تموز/يوليه، في جمع جماعتين كانتا في عملية صراع خطير، ووافقتا على العيش بسلام ووضع حد لتراعهما الذي طال أمده. وسيمكّن سير الأحداث على هذا النحو أكثر من ١ ٠٠٠ لاجئ اجتازوا الحدود وهم حاليا في السودان، من العودة إلى تشاد في الأيام القليلة القادمة أو خلال أسبوعين.

لقد بعثت هذه التطورات الإيجابية الأمل في إقامة سلام على مستوى القاعدة الشعبية. وهي تلائم أيضا عودة الأشخاص المشردين، التي هي، كما يعرف أعضاء المجلس، المعيار الرئيسي لاستراتيجيتنا.

وأود أن أقول بضع كلمات بشأن خطة العمل الاستراتيجية. فكما أوضحت في مقدمتي، قمنا بوضع خطة عمل استراتيجية تشمل المعايير الرئيسية للبعثة، ومؤشرات التقدم، والأنشطة الرئيسية وبعض الشروط الضرورية التي ينبغي وضعها. فمسألة عودة عدد كبير من الأشخاص المشردين داخليا تحظى بأهمية خاصة، لأن هذا المعيار يتطلب تنفيذ نهج شامل لمحاربة الإفلات من العقاب في شرق تشاد، وتحسين الوضع الأمني وتعزيز سيادة القانون والإدارة المدنية. وتتطلب جميع هذه الجوانب دعم المجتمع الدولي والتنسيق الجيد مع السلطات الوطنية.

وعلى ذكر السلطات، واصلنا، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، اتصالاتنا المتكررة مع حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى بخصوص الوضع في منطقة عملياتنا. وقامت حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى في ١٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ بتوقيع تعديل لاتفاق مركز البعثة. وما فتئت العلاقة مع تشاد أيضا بناءة جدا. لكننا لم نتمكن بعد من إنجاز

المناقشات مع الحكومة بشأن الاتفاق. إنها قضية عاجلة جدا وذات أهمية بالغة بالنسبة للبعثة، ونأمل أن نجد حلا لبعض المسائل المتعلقة بالضرائب ومركز اتفاق البعثة وأن نتوصل إلى اتفاق بخصوص هذه القضية في أقرب وقت.

لقد ظللنا على اتصال وثيق بمكتب الأمم المتحدة لدعم السلام والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور. ولمعالجة الشواغل المشتركة، نعمل على نحو وثيق مع فريق الأمم المتحدة القطري في جمهورية أفريقيا الوسطى ونقوم بترتيب اجتماعات على المستوى الثنائي والمتعدد الأطراف بين أفرقة الأمم المتحدة القطرية في تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى والكاميرون. وقمنا أيضا بترتيب اجتماعات بين بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور وبعثة الأمم المتحدة في السودان ومكتب الأمم المتحدة لدعم السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى لتحسين التعاون بين هذه البعثات والبحث عن أوجه للتآزر.

ولبذل أقصى الجهود وتجنب الازدواجية، بدأت البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري في انجامينا أيضا في إعداد إطار عمل استراتيجي متكامل لمنظومة الأمم المتحدة في تشاد يحدد أنشطة بناء السلام في البلاد. ولا بد من إنجاز إطار العمل في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ وينبغي اعتباره نموذجا للتكامل حين لا توجد لدينا بعثة متكاملة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد أنجلو على إحاطته الإعلامية. أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد لاكروا (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أبدأ بتقديم الشكر للممثل الخاص للأمين العام، السيد فيكتور أنجلو، للإحاطة المفصلة والجامعة التي قدمها لنا. إن الوضع في تشاد وفي جمهورية أفريقيا الوسطى لا يزال يشكل عددا من التحديات أمام مجلس الأمن والأمم المتحدة بأسرها. وأود أن أدلي ببعض الملاحظات بشأن تلك التحديات.

أولا، من الأهمية بمكان إكمال نشر بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد، وكفالة أداء المفرزة الأمنية المتكاملة مهامها على أكمل وجه. وحتى هذه اللحظة، يتم نقل السلطات من القوة العسكرية التابعة للاتحاد الأوروبي إلى بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد بسلاسة لا بأس بها بفضل الطبيعة التدريجية لانسحاب الوحدات الأوروبية، والجهود التي تبذلها إدارة عمليات حفظ السلام على الأرض بغية التنسيق بين جميع الأطراف. ومع ذلك، كما ذكر السيد أنجلو، فإن ثمة حاجة ملحة للإسراع بإكمال نشر بعثة الأمم المتحدة. ولبلوغ تلك الغاية، ندعو الدول كافة للتأكيد مجددا على التزاماتها أو الدخول في التزامات جديدة.

وفرنسا، من جانبها، قد أعلنت رسميا عزمها على إبقاء كتيبة لوجستية، بالإضافة إلى مفرزة لدعم الكتيبة التوغولية في بيراو، والدعم العام الذي توفره في إطار عملية إيبرفييه. كما أنه من الأهمية بمكان أن تحترم الأمم المتحدة الالتزامات التي تعهدت بها إزاء تشاد بشأن التأخير الذي حدث في إعادة بناء البنى التحتية في المطار، وكذلك الالتزامات التي تعهدت بها مع الاتحاد الأوروبي.

فيما يتعلق بالمفرزة الأمنية المتكاملة، نعرب عن ارتياحنا لأن نشرها قد اكتمل وأنها تُؤمِّن سلامة ١٢ مخيما للاجئين كما أنها، في بعض مدن شرق تشاد، توفر الحماية للعديد من قوافل المساعدة الإنسانية، التي بلغ عددها ٢ ٦٠٠ كما يورده تقرير الأمين العام في الفترة من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ إلى أيار/مايو ٢٠٠٩. غير أننا أيضا منزعجون من بعض المشاكل المتعلقة بسلوك عدد من منسوبي المفرزة، وهي ظاهرة تستدعي اليقظة.

كـذلك ينبغـي، لـضمان أداء المفـرزة لمهامهـا علـى أفضل وجه، أن يكـون هنـاك أفـضل مـا يمكـن مـن التنـسيق والتعاون بينها وبعثة الأمـم المتحدة، وعلـى وجـه الخـصوص، أن تـوفر لهـا البعثـة الـدعم اللوجـستي الـلازم. إن التـآزر بـين هـذين العنـصرين هـام للغايـة، لـيس فقـط لكفالـة أداء المفـرزة لمهامها، بل أيضا لمصداقية الأمـم المتحـدة ككـل، وبخاصـة في نظر السلطات التشادية.

التحـدي الثـاني الـذي أود أن أتطـرق إليـه بإيجـاز هـو مـسألة حمايـة الـسكان المـدنيين والعـاملين في المجـال الإنـساني في بيئـة أمنيـة متقلبـة. وكمـا ورد في تقريـر الأمـين العـام، فـإن البيئـة الأمنيـة في تـشاد وجمهوريـة أفريقيـا الوسـطى لا تـزال مشوبة بالتوتر.

أولا، إن التـــوتر الـــسائد في العلاقـــات بـــين تـــشاد والـسودان يـدعو إلى القلـق البـالغ. وإننـا نـدعو البلـدين إلى احتـرام تعهـداتهما والإقـلاع عـن أي أعمـال اسـتفزازية مـن شأنها أن تقـود إلى تـصعيد الموقـف. ويجـب بـشكل خـاص أن يتوقـف أي خـرق للمجـال الجـوي لأي مـن البلـدين أو تقـديم الدعم للجماعات المتمردة فيهما.

كـذلك يجـب بـذل مزيـد مـن الجهـود لمحاربـة أعمـال السطو المسلح في تشاد وجمهورية أفريقيـا الوسـطى. ولا يـزال العـاملون في المجـال الإنـساني يتعرضـون لاعتـداءات متكـررة؛ ونجد في الأرقام التي يوردها تقرير الأمين العام في هـذا الـصدد مـدعاة لقلـق عظـيم. وأكـرر هنـا أن ١٥٠ حالـة اعتـداء قـد تم الإبلاغ عنها في فترة خمسة أشـهر، كمـا أذكـر بـأن أعـضاء المفرزة أنفسهم قد تعرضوا لتلك الاعتـداءات كمـا يـدل علـى ذلك مقتل ثلاثة منهم في نيسان/أبريـل وأيـار/مـايو وحزيـران/ يونيه على التوالي.

في جمهوريـة أفريقيـا الوسـطى، أدى تـصاعد التـوتر العرقي إلى حالة من انعدام الأمن. وإننا نرحـب بالطريقـة الـتي تنفـذ بهـا البعثـة ولايتـها وبخاصـة مـا قدمتـه مـن دعـم للعـاملين في الحقـل الإنـساني إبّـان الهجمـات الـتي وقعـت في يـومي ٦ و ٢١ حزيران/يونيه. إننا نـشجع بعثـة الأمـم المتحـدة علـى العمـل بالتعـاون مـع الـسلطات التـشادية لمواصـلة أنـشطتها الهادفـة إلى وضـع حـد لانتـهاكات حقـوق الإنـسان وبخاصـة لوضـع حـد لتجنيـد الأطفـال مـن قبـل الجماعـات المـسلحة، وكذلك إنهاء العنف الجنسي.

وختاما، هنـاك التحـدي الثالـث: ينبغـي الاسـتمرار في تشجع الأطراف المختلفـة علـى المشاركة في العمليـة الـسلمية بنية صادقة. وينبغـي قبـل كـل شـيء عـودة تـشاد والـسودان إلى عملية داكار وحسم مشاكلهما من منطلق الجيرة.

فيما يتعلق بالعملية السياسية الداخليـة في تـشاد، فإننـا نرحـب بالتقـدم المحـرز في تنفيـذ اتفـاق ١٣ آب/أغـسطس ٢٠٠٠، وعلـى وجـه الخـصوص وضـع اللمـسات الأخـيرة لقـانون الانتخابـات، وإنـشاء اللجنـة الوطنيـة المـستقلة للانتخابـات، وصـدور قـانون مركـز المعارضـة والأحـزاب الـسياسية. كمـا أن إطـلاق عمليـة الإحـصاء الـسكاني يعتـبر خطـوة هامـة في التحـضير للانتخابـات. إنـه تطـور جـدير بالاهتمام ونأمل أن يستمر هذا الزخم الإيجابي.

وفي جمهورية أفريقيا الوسطى أيضا، ينبغي أن تـستمر العملية السلمية، وأود أن أذكـر بـشكل خـاص أهميـة مواصـلة عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

وفي الختـام، أتوجـه بالـشكر مـرة أخـرى للممثـل الشخصي للأمين العام وأن أشيد بالعمـل الـذي يقـوم بـه هـو وفريقه، كما أرحب بخطة العمل الاستراتيجية الـوارد ذكرهـا في تقريـر الأمـين العـام والـتي نـرى فيهـا أداة تلائـم جيـدا الأهداف والوضع السائد.

السيد أوربينا (كوستاريكا) (تكلم بالإسبانية): أبـدأ بتقـديم الـشكر للـسيد أنجلـو علـى عرضـه لتقريـر الأمـين العـام

بشأن بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد (S/2009/359).

وترحب كوستاريكا بخطة العمل الاستراتيجية التي ستكون حتما أداة قيمة لقياس مدى التقدم المحرز. إننا نعتقد أن إدخال معايير محددة أمر جيد، وكذلك توصيف الأنشطة المصممة لبلوغ الأهداف. ونؤيد بشكل خاص إدخال معيار جديد يتعلق بمعرفة التحسن الذي طرأ في مجال السلام والأمن في تلك المنطقة دون الإقليمية على وجه العموم. وكما ذكرنا سابقا، فإن العودة الطوعية والآمنة والمستدامة للاجئين والأشخاص المشردين داخليا شرقي تشاد بما يحفظ لهم كرامتهم – وفق المهمة الرئيسية لبعثة الأمم المتحدة – لا يمكن تحقيقها إلا إذا عولجت الأسباب الجذرية للصراع في كلا البلدين وفي المنطقة دون الإقليمية بأسرها. إن هذا المعيار الجديد المتعلق بالسلم والأمن يستجيب لتلك الضرورة، وهو سيعيننا على إدراك حقيقة أن بلوغ أهداف بعثة الأمم المتحدة يعتمد على حسم الصراع الداخلي في تشاد وعلى تحسن علاقتها مع السودان.

وتتفق كوستاريكا مع الأمين العام فيما ذهب إليه من أن تطبيق معايير بعثة الأمم المتحدة يتطلب، بالإضافة إلى حسن أداء البعثة، عدة تدابير عملية من حكومة تشاد والجماعات المسلحة والجهات الفاعلة الإقليمية والمجتمع الدولي ككل. وتقع المسؤولية على عاتق حكومة تشاد لمضاعفة الجهود بغية تنفيذ اتفاق سيرت والترويج لعملية سياسية شاملة ولا تستثني أي طرف من الأطراف. وكما يلاحظ الأمين العام في الفقرة ٦٢ من تقريره السابق بشأن بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد (S/2009/199)، فإن نجاح أي عملية مصالحة يتطلب إشراك جميع قوى المعارضة، السياسية منها والمسلحة.

وفي ذات السياق، ندعو أيضا جميع الأطراف في الصراع الداخلي في تشاد إلى الالتزام بعملية الحوار والمصالحة الوطنية في إطار اتفاق سيرت واتفاق ١٣ آب/أغسطس ٢٠٠٧. وإننا نقدر تماما التقدم المحرز خلال الأشهر القليلة الماضية في تنفيذ اتفاق ١٣ آب/أغسطس وفي التحضير للانتخابات.

كما نرحب بالمعاهدة التي تم التوقيع عليها بين ثلاث جماعات متمردة وحكومة تشاد، قبل بضعة أيام في طرابلس، نبذ بموجبها ذلك الائتلاف للجماعات المتمردة الكفاح المسلح والتزم بالحوار، مرسيا نموذجا تقتدي به الجماعات المتمردة الأخرى.

ونحث حكومة تشاد على النظر في إمكانية اغتنام أي فرصة لتحقيق المصالحة، بما في ذلك قبول المساعي الحميدة للأمين العام لتيسير الحوار. ونؤيد النداء الذي وجهه الأمين العام إلى الأطراف الفاعلة الإقليمية وأعضاء المجلس الذين لهم تأثير على الأطراف، لحثهم على الالتزام بتسوية خلافاقم بالطرق السلمية.

وعلى الصعيد الإقليمي، نردد مرة أخرى الدعوة الموجهة إلى حكومتي تشاد والسودان للكف عما اعتادتا عليه من استفزازات سياسية وعسكرية. فقد آن الأوان لكي تكفا عن تقويض عمل المجتمع الدولي، وتنهيا دعمهما للجماعات المتمردة، وتكرسا طاقاقما لبناء الثقة وتطبيع علاقاقما. ونأمل أن يعقد فريق اتصال داكار اجتماعا قريبا، وندعم جهود حكومة قطر لتعزيز العلاقات وتحسينها بين البلدين. غير أنه من الهام أن نشدد على أن المسؤولية تقع في آخر المطاف على كاهل حكومتي هذين البلدين، المطالبتين بإبداء الإرادة السياسية اللازمة للوفاء بالتزاماقما واتفاقاقما.

ويساور بلدي بالغ القلق إزاء الحالة الإنسانية وحالة حقوق الإنسان في تشاد، بما في ذلك انتشار العنف الجنسي،

وخاصة العنف الجنسي الذي يضلع فيه أفراد القوات المسلحة التشادية. كما نشعر بالانزعاج إزاء تجنيد الأطفال. وندعم التدابير والمبادرات التي اتخذها بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد، وغيرها من الشركاء الوطنيين والدوليين، لمعالجة مسألة تجنيد الأطفال واستخدامهم بغية تحسين النظام القضائي وتعزيز التوعية بالقرارين ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨).

وندين بشدة شن الهجمات على العاملين في المجال الإنساني، ونرى أنه يجب إنهاء إفلات مرتكبي تلك الجرائم من العقاب.

ونعرب عن امتناننا لأن التقرير تضمن حالات محددة تتعلق بتعزيز الحوار والمصالحة فيما بين المجتمعات المحلية، وهذا جزء رئيسي من أجزاء الولاية. ونشجع البعثة على مواصلة هذه الجهود واقتراح سبل جديدة لتعزيز قدرة بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد وزيادة توطيدها في هذا الصدد.

ويسرنا أن نشر المفرزة الأمنية المتكاملة قد استُكمل، ونأمل أن تعزز بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد عملية تدريب وتأهيل أفراد المفرزة الأمنية المتكاملة. كما ندعم إنشاء مكتب الحماية و الحراسة لتحسين التنسيق بين مجتمع الأنشطة الإنسانية، وبعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد، وقوات الأمن.

وأخيرا، نود أن نعرب عن قلقنا إزاء تدهور الحالة الأمنية في جمهورية أفريقيا الوسطى، لا سيما ازدياد الصراعات فيما بين المجموعات العرقية. وندعم الإجراءات التي تتخذها بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد في منطقة عملياتها بغية تحسين البيئة الأمنية، ونأمل أن يتم توسيع نطاق التنسيق مع مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى لكي يتناول تجدد أعمال العنف في الجزء الشمالي الشرقي من جمهورية أفريقيا الوسطى.

السيد سومداه (بوركينا فاسو) (تكلم بالفرنسية): بادئ ذي بدء، أود أن أشكر الممثل الخاص، السيد فيكتور داسيلفا أنجلو، على إحاطته الإعلامية بشأن مستجدات الحالة في شرق تشاد والجزء الشمالي الشرقي من جمهورية أفريقيا الوسطى.

ولا تزال الحالة الأمنية والإنسانية في شرق تشاد والجزء الشمالي الشرقي من جمهورية أفريقيا الوسطى مقلقة جراء استمرار المواجهات بين القوات الحكومية والجماعات المتمردة. ويدين وفد بلدي مرة أخرى الهجوم الذي شنته يوم ٤ أيار/مايو ٢٠٠٩ جماعات متمردة تحت لواء اتحاد القوات الجمهورية. ونجدد مناشدتنا جميع الأطراف، لا سيما الحركات المسلحة، أن تنبذ أي حل عسكري للأزمة وتحترم التزاماتها، لا سيما اتفاق سيرت المبرم في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧.

ولا يزال انعدام الأمن مصدرا رئيسيا للقلق يقوض الأنشطة الإنسانية. ويسرنا أن الحكومة التشادية تمكنت، بدعم من بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد، من نشر المفرزة الأمنية المتكاملة بصورة فعالة، وبالتالي، تعزيز الأمن في مخيمات اللاجئين والأشخاص المشردين داخليا. ونشجع الشركاء على مواصلة تقديم الدعم اللوجستي الهام للمفرزة الأمنية المتكاملة حتى تتمكن من إنجاز مهمتها.

وتمثل أحد الأحداث المشجعة في التوقيع على اتفاق للسلام، في ٢٥ تموز/يوليه في طرابلس، بين الحكومة التشادية والحركة الوطنية، نص على وقف الأعمال القتالية وإعادة إدماج المقاتلين المنتمين للحركة وقادتها في صفوف الجيش التشادي والإدارة الحكومية.

وعلى الصعيد السياسي، يشجعنا ما أُحرز من تقدم، لا سيما التوافق في الآراء الذي تم التوصل إليه بشأن مشاريع القوانين المتعلقة، على التوالي، بمركز المعارضة، وميثاق الأحزاب السياسية، وإقرار المراسيم لتنفيذ القوانين المتصلة بقانون الانتخابات واللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة. ونرحب بإجراء الإحصاء العام للسكان، الذي يمثل خطوة أخرى حاسمة صوب إجراء انتخابات عامة. ويجب على الأطراف أن تستمر في الحوار والتنسيق لحل خلافاتها.

وفيما يتعلق بجمهورية أفريقيا الوسطى، يساورنا القلق إزاء تدهور الحالة الأمنية في الجزء الشمالي الشرقي من البلد جراء تجدد أعمال اللصوصية، وأعمال العنف فيما بين القبائل، والهجمات التي تشنها الجماعات المتمردة، التي زادت من عدد اللاجئين وهي تحد من إيصال المعونة الإنسانية. ومن الهام أن تحترم جميع الأطراف القرارات التي توصلت إليها في أعقاب الحوار السياسي الشامل الذي جرى في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. ونشجعها على مواصلة التقدم صوب تحقيق مصالحة وطنية حقيقية بغية تمكين العملية السياسة من المضي قدما، من أجل إجراء انتخابات تشريعية ورئاسية عام ٢٠١٠.

وينبغي أن يستمر المجلس في إيلاء اهتمام خاص للحالتين الأمنية والإنسانية في جمهورية أفريقيا الوسطى، لا سيما في الجزأين الشمالي الشرقي والشمالي الأوسط من البلد.

وأما فيما يتعلق بالحالة في المنطقة دون الإقليمية، فلا نزال على اقتناع بأن حل الأزمة وإنهاء عدم الاستقرار في تشاد يتطلبان التعاون الوثيق والفعال بين دول المنطقة. ولا نزال نشجع تشاد والسودان على تحسين علاقاتهما الثنائية والتعاون التام فيما بينهما بغية وقف أنشطة الجماعات المسلحة غير القانونية، وفقا للالتزامات التي تعهدتا بها بموجب اتفاق داكار واتفاق الدوحة المبرم في ٣ أيار/مايو ٢٠٠٩. ونحثهما بصورة خاصة على تفادي اتخاذ أي إجراء من شأنه أن يؤجج التوترات بين الدولتين.

وفيما يتعلق بنشر العنصر العسكري لبعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد، فإننا نحث المجتمع الدولي على بذل كل ما بوسعه لكفالة النشر الفعال للعنصر العسكري لبعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد، ولجعلها قادرة على العمل من خلال تزويدها بالوسائل اللوجستية الضرورية لإنجاز ولايتها. ويحيط وفد بلدي علما على النحو الواجب بخطة العمل الاستراتيجية لبعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد. ونتشاطر رأي الأمين العام بشأن الشروط اللازمة للقيام بسحب البعثة، الذي سيتطلب استمرار التزام الحكومات في المنطقة، وحل العوامل المحتملة المسببة لانعدام الأمن وزعزعة الاستقرار على طول الحدود بين تشاد والسودان، واستمرار دعم المجتمع الدولي.

وفي الختام، ندعو المجتمع الدولي، والمجلس بوجه خاص، في ضوء استمرار ارتفاع مستوى انعدام الأمن في تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى، إلى الإبقاء على التعبئة بغية تقديم مساعدة هامة لما تبذله حكومتا البلدين من جهود.

السيد دولغوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نود نحن أيضا أن نشكر السيد أنجلو، الممثل الخاص للأمين العام، على إحاطته الإعلامية وعلى عرضه للتقرير عن بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد (S/2009/359).

للأسف، ما زالت الحالة الأمنية معقدة. وأنشطة الجماعات المسلحة لزعزعة استقرار الحالة في شرق تشاد مستمرة. وأصبحت الحالة في الجزء الشمالي الشرقي من جمهورية أفريقيا الوسطى أكثر تعقدا في ظل الأزمة الإنسانية

الخطيرة المستمرة. وفي ظل تلك الظروف، ما زال تقديم المساعدة الخارجية واستمرار الدور القيادي للأمم المتحدة أمرا ضروريا. ونتفق مع الأمين العام في الرأي بأن حكومة تشاد تتحمل المسؤولية الرئيسية عن تحقيق الاستقرار في الجزء الشرقي من البلد.

ونرحب بالتقدم الذي أحرزته حكومة تشاد في تنفيذ الاتفاقات مع المعارضة السياسية. فتحقيق الاستقرار في تشاد وفي المنطقة دون الإقليمية ككل سيكون مستحيلا بدون تحسن العلاقات بين تلك البلدان والسودان. وفي هذا السياق، نشعر بالقلق إزاء ما تردد عن عمليات توغل للطائرات التشادية فوق الأراضي السودانية وشن ضربات جوية في غرب دارفور في ١٦ تموز/يوليه. ونعتقد أنه ينبغي للجانبين إظهار الإرادة السياسية لتطبيع علاقاتهما الثنائية، وهو أمر سيكون في صالح الشعبين السوداني والتشادي والمنطقة دون الإقليمية بأسرها، ولا سيما في ظل وجود آليات وأساس للمفاوضات بشأن ذلك. ويجب مواصلة التقدم على طريق تنفيذ اتفاق داكار ويجب تكثيف الجهود الدبلوماسية لاستئناف عمل فريق الاتصال المنشأ بموجب ذلك الاتفاق.

ونشيد بأنشطة بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد التي تشارك روسيا فيها مشاركة نشطة. ونرحب بالانتهاء من الاستعدادات بمساعدة البعثة ونشر المفرزة الأمنية المتكاملة في شرق تشاد. وفضلا عن تقديم الدعم اللوجستي المطلوب للمفرزة ومواصلة تدريبها، نرى أن من المهم أيضا العمل على تنسيق أنشطة البعثة والمفرزة وقوات الأمن التشادية.

ونعتقد أن ملاك المكونات العسكرية للبعثة سيكتمل قبل نهاية عام ٢٠٠٩. ونأمل أيضا في أن تقدم البلدان المساهمة بقوات الوحدات الجوية الضرورية للبعثة، لأن وحدة الطيران الروسية تتحمل حاليا وطأة ذلك العبء. وستواصل الوحدة الروسية بالتأكيد الاضطلاع بتلك المهام وفقا للولاية.

وبخصوص مسألة وضع المعايير المرجعية للبعثة، فإنها عنصر هام في تقييم فعالية عملية الأمم المتحدة. وفي سياق عملية إعداد تلك المعايير، نرى أن البعثة أجرت المشاورات الضرورية مع جميع الأطراف المعنية، وبخاصة حكومة تشاد.

السيد تاكاسو (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أود أنا أيضا أن أشكر الممثل الخاص فيكتور داسيلفا أنجلو على إحاطته الإعلامية الغنية بالمعلومات.

وفي هذه المناسبة، أود أن أشيد برئيس غابون الراحل عمر بونغو الذي أسهم كثيرا في تعزيز السلام والاستقرار في المنطقة محور مناقشتنا اليوم.

إن الحالة الأمنية المضطربة في تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى مدعاة قلق خطير لنا جميعا. وقد استمرت هجمات القوات المتمردة في شرق تشاد. وتزايدت أعمال العنف واللصوصية من قبل الجماعات المسلحة في الجزء الشمال الشرقي من جمهورية أفريقيا الوسطى واستمرت الأسلحة الخفيفة في الانتشار. والعملية السياسية لتحقيق الاستقرار ضرورية لكفالة الأمن. وتستحق الحكومتان، تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى، الإشادة لجهودهما في الحوار السياسي مع الجماعات المتمردة. وقد وقّعت حكومة تشاد، من جانبها، اتفاق سلام مع ثلاث جماعات متمردة في طرابلس في ٢٦ تموز/يوليه، أي قبل يومين فحسب. والدعم القيّم الذي تقدمه ليبيا مهم جدا.

ومما يثلج صدورنا أيضا التقدم في العملية الانتخابية منذ إجراء حكومة تشاد إحصاء عاما للسكان في أيار/مايو. ونأمل أن تجرى الانتخابات البرلمانية العام المقبل والانتخابات الرئاسية في العام التالي وفقا للخطة الموضوعة بطريقة حرة ونزيهة.

وشرعت حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى هي الأخرى في عملية وضع أطر قانونية ومؤسسية للانتخابات البرلمانية والرئاسية العام المقبل. ونرحب بتلك الخطوات الإيجابية. وأنا واثق من الاستمرار في تعزيز الحوار السياسي بين الحكومة والمعارضة والجماعات المتمردة وتكثيفه.

إن هذه الحالة الأمنية المضطربة تؤثر على الأوضاع الإنسانية في تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى. ويواجه عدد متزايد من اللاجئين والمشردين داخليا صعوبات في الوصول إلى الدعم الإنساني الضروري. ويجب على المجتمع الدولي أن يكون أكثر نشاطا وسخاء في تقديم المساعدة الإنسانية للمنطقة.

ومن جانبها، أنفقت اليابان في الشهور الأخيرة قرابة ١٠ ملايين دولار من خلال برامج الأمم المتحدة للمساعدة الإنسانية في تشاد و ٤,٥ مليون دولار إضافية للمساعدة الإنسانية في جمهورية أفريقيا الوسطى.

يشكل التوتر بين السودان وتشاد مصدرا آخر للقلق على الاستقرار في المنطقة. ونحث البلدين على احترام اتفاق الدوحة لتحسين العلاقات وحل الخلافات عبر الحوار. وتحقيقا لهذه الغاية، أود أن أشدد على أهمية وقف جميع الأعمال العدائية على الفور؛ واستئناف عملية سلام داكار. ونحن ندعم الجهود النشطة المستمرة التي تبذلها بلدان المنطقة للوساطة وبناء الثقة ونشجعها.

تضطلع بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد بدور أساسي في تحقيق الاستقرار في المنطقة بتوليها أمر أنشطة قوة حفظ السلام التي يقودها الاتحاد الأوروبي. وتشعر اليابان بالقلق إزاء التأخر في نشر القوات التي ما زالت أقل من ٥٠ في المائة من القوام المقرر للبعثة. وربما يكون هناك خطر حدوث فجوات إذا لم يتحقق تناوب القوات بواسطة قوات جديدة يعول عليها. ونقدر إسهام جميع البلدان المساهمة بقوات، ولكننا بحاجة إلى المزيد من الدعم. وأحث جميع الأطراف المعنية على بذل كل ما في وسعها لتعجيل الانتقال السلس في نشر القوات.

ومن المهم أيضا دعم بناء قدرات الشرطة والمؤسسات القضائية في تشاد. وأدعو إلى تنفيذ التعهدات بدعم المفرزة الأمنية المتكاملة بدون إبطاء لتوطيد الأمن بالتعاون مع بعثة الأمم المتحدة. ونرحب بالجهود المستمرة الرامية إلى تعزيز المؤسسات القضائية وسيادة القانون في تشاد. فهذه الجهود ضرورية للدفاع عن حقوق الإنسان وحماية النساء والأطفال.

وأود أن أختم بالإعراب عن امتناننا لأعضاء بعثة الأمم المتحدة لتفانيهم في العمل والقيادة القوية للسيد أنجلو. والبعثة بحاجة إلى كل دعم ممكن للوفاء بمسؤولياتها استنادا إلى خطة عمل استراتيجية مع المعايير المرجعية التي تم تحديدها.

السيد ماير – هارتنغ (النمسا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر السيد فيكتور داسيلفا أنجلو، الممثل الخاص للأمين العام، على إحاطته الإعلامية الوافية جدا. واسمحوا لي أيضا أن أشيد بإدارته لبعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد في أوقات صعبة، وبخاصة أثناء هجمات جماعات المعارضة في أيار/مايو.

تدين النمسا بشدة تصاعد العنف من جديد. وكان هذا رابع توغل كبير من جانب جماعات المعارضة التشادية المسلحة التي عبرت الحدود قادمة من السودان. وأدى ذلك مرة أخرى إلى تدهور الحالة الأمنية في شرق تشاد بصورة مؤقتة. ونشعر بقلق شديد أيضا إزاء الأنباء التي أفادت بازدياد التجنيد، الطوعي وغير الطوعي على السواء، من قبل حركة العدل والمساواة وغيرها في مخيمات اللاجئين. والحل السياسي يظل الحل الوحيد المتمتع بمقومات النجاح. ويلزم إحراز التقدم على كل المستويات مع المعارضة المسلحة والمعارضة السياسية، وفي مجال العلاقات بين تشاد والسودان.

وفيما يتعلق بالحوار السياسي الداخلي بين حكومة تشاد والمعارضة السياسية، ترحب النمسا بالتقدم الكبير المحرز في تنفيذ اتفاق ١٣ آب/أغسطس. وإن إنشاء اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات يفتح الآن الطريق أمام الانتخابات، التي نأمل أن تعقد في حزيران/يونيه ٢٠١٠. وإننا نؤمن بأن بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد (البعثة) يمكن أن تؤدي دورا داعما في العملية الانتخابية، وينبغي النظر إلى ذلك الدور بعين العطف إذا التمست حكومة تشاد الاضطلاع به. وترحب النمسا أيضا بأنشطة البعثة في حسم الصراعات المحلية في شرق تشاد.

والجهود مطلوبة أيضا لاستمالة الجماعات المسلحة للعودة إلى العملية الديمقراطية. وقد وقعت ثلاث جماعات على صفقة السلام مع الحكومة التشادية في طرابلس في نهاية الأسبوع الماضي. وذلك يبين أن عملية سرت تبقى مفتوحة. ويحدونا الأمل أن يتسنى تحقيق التقدم في جلب الجماعة المتمردة الرئيسية، اتحاد قوات المقاومة، إلى طاولة التفاوض. ونود أن نثني على جهود حكومة ليبيا في ذلك الصدد. وسيكون الحفاظ على تقدم تنفيذ تلك الاتفاقات مهما جدا.

ونشعر بقلق شديد من استمرار التوتر الشديد في العلاقات بين السودان وتشاد. وإن توقيع اتفاق في الدوحة في ٣ أيار/مايو أتاح لنا بريق أمل. ولكن تحرشات الجماعات المسلحة عبر الحدود في أعقاب الاتفاق بينت مرة أخرى كيف أن الحالة الأمنية بين البلدين تتسم بالتوتر ولا يمكن التنبؤ بها. وقد طُرحت اقتراحات بتشكيل وحدات مشتركة مؤلفة من قوات تشادية وسودانية لمراقبة الحدود. وتعتقد النمسا أن ذلك الاقتراح مفيد، ونود أن نطلع على رأي الممثل الخاص في تلك المسألة.

العلاقات بين السودان وتشاد تؤثر تأثيرا مباشرا على كل التطورات في المنطقة. وينبغي لكل العناصر الفاعلة الإقليمية والدولية أن تستخدم نفوذها لتحسين الحالة. ولذلك نرحب أيضا بحقيقة أن مسألة تحسين السلام والأمن في المنطقة إجمالا أصبحت مقياسا لدرجة النجاح في تنفيذ ولاية البعثة.

وتود النمسا أن تؤكد أيضا على أهمية قيام البعثة برصد حالة حقوق الإنسان في شرق تشاد. ونشعر بالقلق من التقارير المتزايدة عن الهجمات على موظفي المنظمات الإنسانية وعن العنف الجنسي واختطاف الأطفال من مخيمات الأشخاص المشردين داخليا. وينبغي بذل الجهود لمنع الجماعات المتمردة من تجنيد الأطفال المسرحين مجددا. وينبغي لجميع الأطراف في الصراع أن يتقيدوا في تصرفاتهم بواجباتهم بموجب القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان.

وفيما يتعلق بالأشخاص المشردين داخليا، يمثل تيسير العودة الطوعية وإعادة التوطين في ظروف آمنة مستدامة جزءا أساسيا من ولاية البعثة. وقد علمنا أن عمليات العودة اصطدمت مرارا وتكرارا بعقبات أو أنها يصعب قياس نجاحها بسبب العادات المقترنة بالنزوح. وبسبب الحالة الأمنية المتقلبة، تظل التحديات قائمة في وجه خلق بيئة ملائمة للعائدين. وعلاوة على ذلك، يلزم إيجاد بدائل عن العودة وإعادة التوطين. ونأمل أن تدمج هذه الجوانب الإضافية في المؤشر القياسي الأول.

وترحب النمسا بتدريب ونشر شرطة المفرزة الأمنية المتكاملة في شرق تشاد، التي ساهمت في تحسين الأمن في مخيمات اللاجئين والمدن الرئيسية. وإننا نرحب بالجهود التي اضطلعت بها السلطات التشادية في التعامل مع الحوادث الأخيرة التي انطوت على انعدام الانضباط، ونتطلع إلى التقييم الشامل المقبل للمفرزة الأمنية المتكاملة.

وما زلنا نؤمن بأن تشاد تتسم بأهمية أساسية لاستقرار المنطقة بأسرها. والنمسا، كما هو معروف، مشتركة في البعثة بـ ١٣٠ فردا. ويتولى مواطن نمساوي، السفير جورج لنخ، منصب الممثل الخاص لرئاسة الاتحاد الأوروبي لشؤون الحوار السياسي في تشاد. وتقدر النمسا تقديرا عاليا كل الجهود التي اضطلعت بها البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري، وترحب بالمؤشرات القياسية والمواعيد الزمنية للتقدم الواردة بالتفصيل في تقرير الأمين العام (S/2009/359).

السيد ديلورنتس (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أود بدوري أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام أنجلو على الإحاطة الإعلامية التي قدمها هذا الصباح. وإننا نقدر عمل بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد (البعثة) في المساهمة في أمن اللاجئين والأشخاص المشردين داخليا في هذين البلدين. وتعرب الولايات المتحدة عن امتنانها أيضا لحكومتي تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى على دعمهما للبعثة وعلى الالتزام بأن توفرا للمنظمات الإنسانية إمكانية الوصول إلى من هم في أمس الحاجة.

أود اليوم أن أناقش باختصار أربع مسائل: انتشار البعثة؛ وأنشطة الشرطة التشادية الخاصة المدربة على يد الأمم المتحدة؛ وارتفاع مستويات العنف في جمهورية أفريقيا الوسطى؛ وتدهور العلاقات بين تشاد والسودان.

أولا، إننا نسلّم بالصعوبات في انتشار البعثة في تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى، ونعترف بأنه لم تمر سوى أربعة أشهر منذ نقل السلطة في ١٥ آذار/مارس من قوة الاتحاد الأوروبي إلى بعثة الأمم المتحدة. مع ذلك، نشعر بالقلق من أن نشر القوات تعرقل بالتأخيرات في شراء المعدات المملوكة للمفارز. وإن الانتشار الحالي للمفرزة بنسبة ٤٦ في المائة من القوة المصرح بها لا يكفي لتوفير مستوى الأمن والمساعدة المطلوب بموجب ولاية البعثة.

ونشاطر الأمين العام قلقه من أن ظهور فجوة أمنية في أي فترة يجعل البعثة معرضة للخطر بشكل غير مقبول. وإن الولايات المتحدة ستواصل تقديم برامج التجهيز والتدريب للمفارز الأفريقية المنتشرة. ونحث جميع المنظمات التي تساعد الآن في الانتشار على أن تتخذ خطوات فورية نحو تسريع انتشار القوات وكفالة أن تكون تلك القوات مدربة ومجهزة تدريبا وتجهيزا كافيين لأداء ولاية البعثة.

ثانيا، يسعدنا أن نرى أنشطة الشرطة التشادية الخاصة المدربة على يد الأمم المتحدة، المفرزة الأمنية المتكاملة، وقد أسفرت عن تحسين الأمن داخل وحول مخيمات اللاجئين والأشخاص المشردين داخليا. غير أننا ما زلنا نشعر بالقلق من النقص في تدريب وفي تجهيز المفرزة الأمنية المتكاملة. ومن المحزن أن الهجمات على المفرزة الأمنية المتكاملة مؤخرا قد برهنت على أن المفرزة يجب أن تعزز قدرتها على الدفاع عن نفسها ضد قطاع الطرق المسلحين.

وحدثت أيضا حالات من سوء السلوك الخطير من قبل بعض من شرطة المفرزة، ويسعدنا أن الإجراءات الملائمة قد اتخذت في تلك الحالات. ونؤمن بأن المفرزة الأمنية المتكاملة ستستفيد من مزيد من التدريب على يد الأمم المتحدة على استعمال الأسلحة وعلى اتباع السلوك الحسن من قبل الشرطة. ونتطلع قدما إلى تلقي معلومات إضافية من إدارة عمليات حفظ السلام حول تقييمها للمفرزة الأمنية المتكاملة.

ثالثا، نشعر بقلق شديد حول ارتفاع مستوى العنف في جمهورية أفريقيا الوسطى، الناجم عن المنازعات فيما بين الطوائف، وعن أعمال اللصوصية والخروج على القانون. إن مستوى التشرد الداخلي في المنطقة المحيطة ببيراو قد ارتفع. وإن ولاية البعثة في شمال شرقي جمهورية أفريقيا الوسطى تشمل عمليات محدودة لإنقاذ المدنيين وموظفي المنظمات الإنسانية من الخطر، إلى جانب حماية أفراد ومعدات الأمم المتحدة. وإننا

نحث البعثة على زيادة قدراهتا إلى أقصى حد لحماية المدنيين وعناصر المنظمات الإنسانية في المنطقة بكفالة احتفاظ مفرزة القوات المنتشرة حول بيراو بكامل قوامها وقوهتا في جميع الأوقات وبزيادة عدد الدوريات إلى الحد الأقصى.

رابعا، الانفلات الأمني الناجم عن عمليات الجماعات المسلحة في تشاد وفي السودان يعرض للخطر السلام والأمن في المنطقة برمتها. ونحث كلا من تشاد والسودان على العمل على تخفيف حدة التوترات وعلى التعاون في تنفيذ اتفاق الدوحة والاتفاقات السابقة بهدف تطبيع العلاقات بين البلدين. ويجب على كلتا الحكومتين أن تنهيا كل الدعم العسكري والسوقي للجماعات المسلحة العاملة في أراضي كل منهما.

ختاما، اسمحوا لي أن أكرر دعمنا القوي للبعثة. إن البعثة تزاول مهامها في خضم صراع إقليمي معقد وحالة أمنية هشة لا يمكن لأي جهة فاعلة بمفردها أن تحسمهما. ونشجع بقوة الجهات الفاعلة الإقليمية مثل الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية بالإضافة إلى الدول الأعضاء في المنطقة على استخدام مساعيها الحميدة للتأثير على حكومتي تشاد والسودان للتقيد باتفاقات السلام القائمة وإنهاء الدعم للمجموعات المتمردة واتخاذ جميع الخطوات اللازمة لحماية ومساعدة المواطنين الضعفاء داخل حدودهما.

السيد ليو تسن من (الصين) (تكلم بالصينية): يود الوفد الصيني أن يشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد أنجلو، على إحاطته الإعلامية عن عمل بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد. ونرحب بمشاركة الممثلين الدائمين لجمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد في جلسة اليوم.

ونشعر بالقلق إزاء الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد. ونرحب بالتقدم الذي أُحرز في عملية السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى. ونلاحظ أن حركة محرري أفريقيا الوسطى لنصرة العدالة قد التزمت بإلقاء سلاحها والدخول في حوار مع الحكومة. ونقدر الجهود المستمرة التي بذلتها الحكومة والمشاركون الآخرون. ونأمل أن تتم الانتخابات الرئاسية في البلاد بسلاسة ووفقاً للخطة، ونناشد المجتمع الدولي تقديم المساعدة المادية والتقنية اللازمة.

ونؤيد تعزيز البعثة بالتنسيق مع مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى ونأمل أن يقدم المزيد من المساعدة الموضوعية لحكومة جمهورية أفريقيا الوسطى في الحفاظ على السلم والاستقرار وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ونتابع عن كثب الحالة في تشاد. ونقدر توافق الآراء الذي تم التوصل إليه بين حكومة تشاد وأحزاب المعارضة بشأن الإطار التشريعي للانتخابات واللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة. ونلاحظ بسرور الإبقاء على حوارها والتوصل إلى مصالحة سياسية شاملة. ونلاحظ بسرور التجمع للجماعات المتمردة الثلاث – اتحاد القوى الديمقراطية من أجل التجمع، والحركة الوطنية الثورية وجبهة الخلاص الجمهورية – وقّعت اتفاق سلام مع حكومة تشاد بتاريخ ٢٦ تموز/يوليه. ونقدر المساعي الحميدة التي تقوم بها ليبيا في هذا الصدد. وندين اتحاد قوى المقاومة للهجوم الذي شنه في وقت سابق من شهر أيار/مايو على شرق تشاد ونحث اتحاد قوى المقاومة على تسوية منازعاهتا من خلال الوسائل السياسية والمفاوضات.

إن الصين تشعر بقلق بالغ إزاء العلاقات بين تشاد والسودان. ونأمل أن يكون بوسع الجانبين المحافظة على الانضباط والحيلولة دون المزيد من تدهور الحالة. ونأمل أن يتمكن الجانبان من بحث شواغلهما ومشاكلهما من خلال الحوار. وينبغي للمجتمع الدولي أن يبذل المزيد من الجهود للنهوض بالسلام والمفاوضات. ومنذ وقت غير طويل، قام الممثل الخاص للحكومة الصينية للشؤون الأفريقية، السفير

ليو غيجين بزيارة إلى تشاد والسودان سعياً منه للمساعدة في تحسين العلاقات بينهما. وسوف نواصل العمل مع المجتمع الدولي للمساعدة في التخفيف من وطأة الحالة في المنطقة.

إن الصين تشعر بالارتياح للتقدم المحرز في نشر بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد. ونقدر جهودها لمساعدة حكومة تشاد في إنشاء المفرزة الأمنية المتكاملة، ونعتقد أنها ستساعد في تحسين الحالة الأمنية والأجواء في مخيمات اللاجئين في شرقي تشاد. ونأمل أن تواصل البعثة هذه الجهود وأن تتعاون تعاوناً وثيقاً مع البلدان المضيفة لإكمال نشرها المخطط له في أسرع وقت ممكن.

السيد هوانغ تشي ترونغ (فييت نام) (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد أنجيلو على إحاطته الإعلامية. إن وفدي يشعر بقلق عميق إزاء الحالة الأمنية المتوترة في شرقي تشاد وخاصة بعد العمليات العسكرية التي قامت بها الجماعات المتمردة ضد القوات الحكومية في شهر أيار/مايو الماضي. وشعرنا بالانزعاج أيضاً إزاء تدهور الحالة الأمنية في منطقة عمليات بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد، في الجزء الشمالي الشرقي من جمهورية أفريقيا الوسطى وأيضاً إزاء زيادة التوترات في العلاقات بين تشاد والسودان.

ومن جهة أخرى، نحن سعداء للتقدم المحرز في تنفيذ اتفاق ١٣ آب/أغسطس ٢٠٠٧ المبرم بين حكومة تشاد وأحزاب المعارضة فيما يتعلق بالإطار التشريعي للانتخابات والتعداد السكاني. ونهيب بجميع الأطراف المعنية البناء على هذا الزخم الإيجابي للنهوض بعملية سلمية شاملة في تشاد، وتيسير التوصل إلى حل دائم للصراع الحالي هناك. ونحض أيضاً تشاد والسودان على ممارسة أقصى درجات ضبط النفس ونزع فتيل الأزمة الراهنة والتنفيذ الجادة لاتفاق داكار وغيره من الاتفاقات ذات الصلة.

ونود أن نكرر تأييدنا الكامل للبعثة في اضطلاعها بولايتها وفقاً لقرار مجلس الأمن ١٨٦١ (٢٠٠٩). وبالنظر إلى القيود على الموارد التي تواجهها البعثة، نهيب بالبلدان المانحة والبلدان المساهمة بقوات أن تقدم الموارد اللازمة وأن تقدم الإمكانات العسكرية للإسراع في النشر الكامل للبعثة.

على الرغم من التحديات الهائلة، قدمت البعثة مساهمات كبيرة ليس فحسب في الإدارة وحل الصراعات في تشاد، بل أيضاً في تيسير المساعدة الإنسانية في مناطق عملياتها. ونلاحظ إيجابياً المساعدة التي تقدمها البعثة لحكومة تشاد في تدريب ونشر المفرزة الأمنية المتكاملة التي ساعدت في تحسين الحالة الإنسانية في الميدان.

ويسرنا التعاون الوثيق والمشاورات بين البعثة وحكومتي تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى، وخاصة فيما يتعلق بإبرام اتفاق مركز البعثة. ونعتقد أنه إذا ما أُريد للبعثة أن تنفذ ولايتها بنجاح، فينبغي زيادة تعزيز هذا التعاون.

وأخيراً، نؤيد خطة العمل الاستراتيجية التي وضعتها البعثة ونتشاطر ملاحظات الأمين العام بشأن المعايير المتعلقة باستراتيجية البعثة للخروج في المستقبل. ونأمل أن تعمل البعثة وحكومتا تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى عن كثب مع بعضها البعض في الإعداد إلى هذا الهدف وفي زيادة تحسين السلم والاستقرار في شرقي تشاد وفي الشمال الشرقي من جمهورية أفريقيا الوسطى والمنطقة برمتها.

السيد قرمان (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): نشكر الأمين العام على تقريره (S/2009/359) ونشكر الممثل الخاص أنجلو على إحاطته الإعلامية.

إن تركيا شأنها شأن الأعضاء الآخرين تشعر بالقلق إزاء التطورات السلبية التي حدثت خلال الشهور الثلاثة الماضية والتي ما كان من شأنها إلا أن تفاقم الحالة الإنسانية الغامضة فعلاً. ومن الواضح أن الهجمات التي شنتها المعارضة

التشادية المسلحة والتوترات القائمة بين انجامينا والخرطوم تضافرت لزيادة تعقيد الأجواء في بعثة الأمم المتحدة في أفريقيا الوسطى وتشاد.

إن التقدم الذي حققته البعثة حتى الآن في بلوغ قدرتها العملياتية الكاملة جدير بالملاحظة. ونأمل، كما هو الحال في العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور عبر الحدود، أن تتمكن بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد أيضاً من الاقتراب من بلوغ قوامها المأذون به قبل نهاية العام. وإذ تتواصل هذه العملية، سيكون من المهم كفالة ألا تكون هناك فجوات أمنية ناجمة عن تأخيرات في النشر.

إن النشر الكامل للمفرزة الأمنية المتكاملة إنجاز كبير. وترحب تركيا بالأمن الإضافي الذي وفرته. ويجب أن تواصل بعثة الأمم المتحدة في أفريقيا الوسطى وتشاد دعم المفرزة الأمنية لوجستيا وتقنيا وعملياتياً مع توليها المزيد والمزيد من المسؤوليات والعمل على دخولها طور التشغيل الكامل. ومع الأخذ في الاعتبار أن البعثة لا يمكن أن تبقى إلى الأبد، يتعين على الحكومة التشادية أيضا عمل المزيد لدعم المفرزة الأمنية.

وفي النهاية، سواء من خلال المفرزة الأمنية أو قواتها المسلحة، سيتعين على السلطات التشادية في نهاية الأمر تولي المسؤولية الكاملة عن الوضع الأمني في تلك المنطقة من البلد. ولذلك، من المهم للحكومة التشادية أن تعمل بإخلاص لتهيئة مناخ سياسي يمكن من خلاله التصدي بفعالية لمصادر الصراع في شرق البلد.

إن الاتفاق الذي تم التوصل إليه عبر الوساطة قبل أيام قليلة في طرابلس بين الحكومة التشادية والحركة الوطنية خطوة في الاتجاه الصحيح. وهي موضع ترحيب بالغ ونأمل أن تستطيع الحكومة التشادية، بمساعدة جهود الوساطة الجارية، أن تستفيد من ذلك الزخم وأن تنشئ عملية سياسية جامعة وشاملة يمكن من خلالها أن تعود عناصر أكبر للمعارضة المسلحة إلى الساحة.

وعلى المستوى الإقليمي، فإن تدهور العلاقات الثنائية بين تشاد والسودان له عواقب مؤسفة للغاية على الأرض، وخاصة بالنسبة للمدنيين. فالغارات الجوية والبرية عبر الحدود لا تساعد في تخفيف حدة وضع خطير بالفعل. ولا بد أن يفهم كل من البلدين أن مصالحه لا تكمن في الصراع ولكن في التعاون. هناك حاجة ماسة إلى تغيير النبرة والنهج. تم إبرام اتفاقات كثيرة و لم تنفذ. وتعتقد تركيا أن جهود الوساطة الرفيعة المستوى والاستفادة من الاتفاقات القائمة التي تراعي المصالح المعقدة والديناميات المهيمنة على الساحة وتتضمن الحوافز الصحيحة هي السبيل للمضي قُدما باتجاه تسوية سياسية دائمة.

السيد الدباشي (الجماهيرية العربية الليبية): أشكر السيد فيكتور أنجلو، الممثل الخاص للأمين العام، على إحاطته القيّمة.

استمر تدهور الأوضاع الأمنية في منطقة عمل بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد بسبب نشاطات المتمردين وقطاع الطرق. وللأسف، ينعكس ذلك بصورة مباشرة على الحالة الإنسانية في شرق تشاد وشمال شرق جمهورية أفريقيا الوسطى، حيث نلاحظ وجود أعداد كبيرة من اللاجئين والمشردين في حاجة ماسة إلى المساعدة الإنسانية. ومن دواعي القلق ما أسفرت عنه أعمال المجموعات المسلحة وأنشطة قطاع الطرق خلال الفترة قيد الاستعراض، من خسائر في الأرواح، وتعريض حياة العاملين في مجال المساعدة الإنسانية للخطر وتقييد حركتهم، الأمر الذي انعكس سلباً على فرص وصول المساعدة الإنسانية للمحتاجين في بعض الأحيان.

ونعرب عن ارتياحنا للخطوات الإيجابية التي اتخذت بشأن تنفيذ اتفاق ١٣ آب/أغسطس بين حكومة تشاد والمعارضة السياسية، وخاصة الاتفاق حول الإطار التشريعي للانتخابات وتشكيل اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة. ونرحب بالمرونة التي أبدتها الأطراف في هذا الصدد. كما نرحب بإحصاء السكان الذي يعتبر خطوة هامة لتحديد الدوائر الانتخابية وإجراء الانتخابات.

لقد أكد الأخ قائد الثورة معمر القذافي، رئيس الاتحاد الأفريقي، حرصه على إحلال السلام في تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى ودارفور. وتؤمن ليبيا بأنه لا يمكن وضع حد نهائي للتراعات القائمة في المنطقة إلا عن طريق حلول سياسية شاملة. لذلك، تواصل حث المجموعات المسلحة في تشاد على الانخراط مع الحكومة لتنفيذ اتفاق سرت الموقّع في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧.

وتسعى ليبيا إلى انخراط جميع فصائل المعارضة التشادية في المصالحة الوطنية. وقد تم في الأسبوع الماضي توقيع اتفاق في طرابلس بين الحكومة وثلاثة من فصائل المعارضة. وتواصل ليبيا أيضاً دعمها للعملية السياسية الجارية في جمهورية أفريقيا الوسطى، بهدف تعزيز المكتسبات التي نتجت عن الحوار السياسي الشامل الذي جرى في كانون الأول/ديسمبر من العام الماضي. وفي هذا المجال، نشير إلى النتائج الإيجابية الأخيرة لجهود الوساطة الليبية، التي أسفرت عن توقيع اتفاق بين حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى والفصيل المسلح الذي يتزعمه السيد عبد الله مسكين، بهدف الانخراط من جديد في العملية السياسية. ونؤكد على أهمية جهود بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى التي تقوم بها الحكومة وأصحاب المصلحة المحليين ولجنة بناء السلام والشركاء الدوليين والإقليميين. ونأمل تعزيز الدعم الدولي التي تقوم بها لمشاريع بناء السلام والتنمية باعتبارها عاملاً هاماً في تثبيت الاستقرار والسلام.

وتدرك ليبيا تماماً الأثر المباشر للعلاقة بين حكومتي تشاد والسودان على الأوضاع الأمنية والإنسانية في شرقي تشاد وفي دارفور، ولذلك تعمل بالتنسيق مع حكومة قطر، من أجل تعزيز الوساطة والجهود المتواصلة التي يقوم بها الأخ قائد الثورة معمر القذافي، رئيس الاتحاد الأفريقي، لتهدئة التوتر واستئناف الحوار بين حكومتي البلدين، بهدف تنفيذ الاتفاقات الموقّعة بينهما، وصولاً إلى التطبيع الكامل للعلاقات بين البلدين.

فيما يتعلق بنشر بعثة الأمم المتحدة في شرق تشاد وشمال شرق جمهورية أفريقيا الوسطى، نود أن نثني على جهود السيد فيكتور أنجلو وجهود عناصر البعثة، حيث يجري العمل في ظل ظروف محفوفة بالمخاطر، ولكن أيضاً نعبر عن انشغالنا لعدم استكمال قوام البعثة. ونأمل أن تقوم الدول القادرة بتوفير النقص في الوحدات والمعدات اللازمة للنشر الكامل، وتوفير عناصر التمكين الرئيسية للبعثة حتى تتمكن من ممارسة ولايتها على أكمل وجه كما نأمل في تعزيز تواجد البعثة في منطقة التوتر في شمال شرق أفريقيا الوسطى. ونثني على الدور الإيجابي الذي اضطلعت به المفرزة الأمنية المتكاملة، في تعزيز أمن مخيمات اللاجئين والبلدات الرئيسية في شرق تشاد، رغم ما تواجهه من ظروف بسبب انعدام الأمن وقلة التجهيز، ونأمل مواصلة دعمها وتعزيز نشرها.

فيما يتعلق بما ورد في مرفق تقرير الأمين العام المعروض علينا، والمعنون ”النقاط المرجعية والمؤشرات المتعلقة بالتقدم المحرز والأنشطة الرئيسية“، فإننا نثمن الجهد الذي بذلته الأمانة العامة في هذا الشأن، وندرك الحاجة إلى أهمية التخطيط للأنشطة وقياس التقدم المحرز في المسارات الأمنية والإنسانية والسياسية، ولكننا لا نؤيد وضع جداول زمنية مبنية على توقعات غير واقعية، وقد تبعث برسائل خاطئة للأطراف السياسية واللاجئين والمشردين. والواقعية تفرض علينا توقع حدوث تقدم في موعد سابق أو لاحق للمواعيد

المحددة، ومن ثم قد نعطي انطباعات محبطة لمن يتفاءل بتحقيق تقدم في موعد أقرب، وقد نعطي انطباعات متفائلة بصورة زائدة، لمن يتوقع فترة زمنية أطول.

لذلك، نرى من الأفضل الاكتفاء بوضع مؤشرات موضوعية دون تحديدها بجداول زمنية، أي ربط التقدم المتوقع إحرازه في أي من المسائل بمدى توفر الشروط الموضوعية لتحقيقه.

إننا نؤمن بأن تحقيق تقدم على أي من المسارات يرتهن بمدى توفر الإرادة السياسية للأطراف المعنية والدعم اللازم من المجتمع الدولي لعمليات السلام والوساطات الجارية، وليس رهناً بعامل الزمن الذي ثبت عدم فعاليته في نزاعات طال أمدها.

السيد هيلر (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): بادي ذي بدء، أود أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام في تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى، السيد فيكتور داسيلفا أنجلو، على إحاطته الإعلامية هذا الصباح. كما أرحب بحضور الممثلين الدائمين لجمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد في المجلس اليوم.

يقر وفد بلدي بأن بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد أحرزت تقدما هاما لما فيه مصلحة المنطقة. فقد ساعدت، أولا وقبل كل شيء، في القيام بالنشر الكامل للمفرزة الأمنية المتكاملة، في نيسان/أبريل ٢٠٠٩، على الرغم من القيود التي تمت الإشارة إليها اليوم. وبالمثل، أسهمت بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد في الاتفاقات التي تم التوصل إليها بين حكومة تشاد والمعارضة بغية إقرار إطار تشريعي انتخابي وإنشاء لجنة انتخابية وطنية مستقلة في ذلك البلد. وأخيرا، شاركت بصورة فعالة للغاية في التحقق من تطهير ١٠٧٧ كيلومترا من الألغام و والذخائر غير المتفجرة في شرق تشاد.

وعلى الرغم من أوجه التقدم المهمة تلك، يساورنا القلق إزاء تأخير نشر القوة المأذون بها للبعثة. ونشعر بالقلق على نحو خاص إزاء الآثار التي قد تحدثها بعثة تعمل بأقل من نصف قوامها عندما يتعلق الأمر بإنجاز أنشطتها الإنسانية. ونطلب إلى الأمانة العامة أن تبقينا على إطلاع بشأن التقدم المحرز في هذا المجال.

ولست بحاجة لكي أشير إلى أن الحالة السياسية في المنطقة حرجة. ولا داعي لكي أضيف أن الحالة تزداد تعقدا جراء الترابط الوثيق بين الحالات في بلدان المنطقة، لا سيما تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى والسودان. غير أن هذا التعقيد ينبغي ألا يشكل مبررا للتقاعس عن اتخاذ أي إجراء.

إن وفد بلدي، وجريا منه على النهج الذي دافعنا عن اتباعه بنجاح في صراعات أخرى في جميع أنحاء العالم، يرى أن إحلال السلام في المنطقة يتطلب إجراء حوار سياسي بغية تطبيع العلاقات بين تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى، وبين تشاد والسودان. وبالمثل، نؤمن بضرورة اتخاذ التدابير التي ستبني بيئة من الثقة لكفالة امتناع هذه الدول عن تقديم الدعم إلى الجماعات المتمردة المسلحة العاملة على أراضيها ضد جيرانها.

ويشدد وفد بلدي على أهمية اتخاذ تدابير لتنفيذ اتفاق الدوحة المبرم في أيار/مايو ٢٠٠٩، واتفاق داكار المبرم في آذار/مارس ٢٠٠٨، بين تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى. وقد يكون من المفيد النظر في إمكانية وضع آلية لتعقب ورصد هذين الاتفاقين ومتابعة تطورات الصراع.

ولا تزال الحالة الأمنية في منطقة عمليات بعثة الأمم المتحدة متوترة جراء تصعيد أنشطة الجماعات المسلحة على حساب العلاقات بين حكومتي تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى، وأيضا بسبب تبادل الاتهامات بشأن تقديم الدعم للجماعات المسلحة المعارضة.

ومن المثير للانزعاج أننا نشهد استفحال الحالة المتعلقة بحقوق الإنسان في المنطقة. وينبغي أن نتناول الشكاوى المتعلقة بوقوع حوادث موجهة ضد العاملين في المجال الإنساني المنتسبين للأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية ومنشآتها، والانتهاكات الموجهة ضد الفئات الضعيفة، لا سيما النساء والأطفال.

ولا يزال انتهاك حقوق الطفل في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد مصدر قلق بالغ لوفد بلدي. ولهذا السبب، ومن خلال عمل الفريق العامل التابع لمجلس الأمن المعني بالأطفال والصراع المسلح، سوف نسعى إلى مناشدة الجماعات المسلحة والحكومتين أن تضع خطط عمل تساعد على منع تجنيد الأطفال، أو إعادة تجنيدهم واستخدامهم، فضلا عن آليات للمساءلة، استنادا إلى القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥).

وأغتنم هذه الفرصة لأشيد بأنشطة بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد التي أدت إلى تسليم منظمة الأمم المتحدة للطفولة ٨٤ طفلا أجبروا على الخدمة في صفوف القوات التشادية خلال الأعمال القتالية مؤخرا.

وفي الختام، أود أن أشير إلى أن وفد بلدي يدعم خطة العمل الاستراتيجية التي اقترحها الأمين العام في تقريره (S/2009/359)، التي نرى أنها، على ما يبدو، كاملة إلى حد ما لأنها تشمل الجوانب المتعلقة بحماية المدنيين والعاملين في المجال الإنساني، وتقديم المساعدة الإنسانية، وتعزيز الإطار القانوني لتحسين فرص الحصول على خدمات العدالة والأمن وسيادة القانون.

السيد كواري (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية) (تكلم بالإنكليزية): أضم صوتي إلى أصوات المتكلمين الآخرين في توجيه الشكر إلى الممثل الخاص للأمين العام، فيكتور أنجلو، على إحاطته الإعلامية اليوم. ونعرب عن بالغ امتناننا له ولجميع المساهمين في بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد على العمل الذي اضطلعت به حتى الآن.

ومن الواضح أن بعثة الأمم المتحدة بدأت تحدث أثرا في الميدان، غير أن الحالة في شرق تشاد لا تزال تثير بالغ القلق. ولن أكرر النقطة التي أثارها الآخرون، غير أنه من الواضح أن الحالة الأمنية هناك اتسمت بقدر كبير من الصعوبة، لا سيما منذ أيار/مايو.

وأود أن أركز على ثلاث نقاط. أولا وقبل كل شيء، لا يزال السلام في تشاد يرتبط على نحو وثيق بالسلام في دارفور. وينبغي تعزيز التعاون بين انجامينا والخرطوم والتقليل من تبادل الاتهامات. ويساورنا بالغ القلق إزاء القصف الجوي الذي قامت به تشاد في دارفور. ونتفق تماما مع الأمين العام على أهمية إجراء عملية سياسية بين تشاد والسودان لإيجاد حل دائم، ونردد دعوته إلى عقد اجتماع لفريق داكار للاتصال. وينبغي أن يكون ذلك أولوية قصوى الآن.

ثانيا، نرحب بوضع الأمم المتحدة لخطة عمل استراتيجية والمعايير المتصلة بها، التي تعطي صورة أوضح لما تحرزه البعثة من تقدم صوب تنفيذ ولايتها، وعن أثر السياق الأوسع نطاقا على التقدم الذي تحرزه البعثة.

غير أن ثمة مجال لم يتناوله تقرير الأمين العام (S/2009/359) يتعلق بمسألة التجنيد من مخيمات اللاجئين والمشردين داخليا في صفوف الحركات المتمردة. وسيكون من المثير للاهتمام أن نستمع إلى آراء بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد والسيد أنجلو سواء كان اليوم أو في تقرير لاحق، فيما يتعلق بحجم تلك المشكلة، وكيف يمكن معالجتها بالفعل.

ثالثا، إننا نرحب بالانتشار الكامل للمفرزة الأمنية الموحدة وبالدلائل التي تشير إلى أن فعاليتها آخذة في التحسن. وقد وفرت لنا المفرزة، كما لاحظ تقرير الأمين

العام، حراسات ممتازة مرافقة للعمل الإنساني أثناء تطوير بعثة الأمم المتحدة لقدراتها. ولكن، في المستقبل، من المهم أن تتأكد المفرزة من أن خدماتها في الحراسة لا تقدم على حساب عملها في مخيمات اللاجئين، وأن ذلك لن يقوض، نتيجة لذلك، المركز المدني للمخيمات. وعليه، سيكون من المهم أن تتحمل البعثة المسؤولية عن مهمات الحراسة تلك في أسرع وقت ممكن.

السيد سكراتسيتش (كرواتيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أضم صوتي إلى أصوات الوفود الأخرى التي شكرت الممثل الخاص للأمين العام، السيد فيكتور دا سيلفا أنجلو، على عرض تقرير الأمين العام (S/2009/359).

وعلى غرار الوفود الأخرى، نود أن نرحب بالتقدم المحرز في تنفيذ اتفاق ١٣ آب/أغسطس بين الحكومة ومجموعات المعارضة في تشاد، وخاصة فيما يتعلق بمركز المعارضة، بالإضافة إلى اعتماد طرائق التنفيذ للقانون الانتخابي والشروع الناجح في الإحصاء العام للسكان والانتهاء منه.

وكما أكد الأمين العام، فإن إجراء الانتخابات بنجاح، إذا ما كانت حرة ونزيهة وشاملة وشفافة، ليس من شأنه أن يكون فرصة جديدة للمصالحة الوطنية فحسب، بل أيضا تعزيزا حاسما للحوار السياسي الداخلي، وبالتالي، الاستقرار السياسي في كل أنحاء تشاد. إننا نحث حكومة تشاد على البناء على هذا الزخم الإيجابي لتهيئة الظروف لعملية سياسية شاملة بمشاركة الجميع، ونأمل أن نعالج الأسباب الجذرية للنزاع في الأجزاء الشرقية من البلد.

وكما جرى التأكيد سابقا، فإن العامل الرئيسي في التغلب على هشاشة وضعف تشاد الداخلي هو الحوار السياسي الشامل. وإننا نشجع جميع المجموعات على العمل معا بشأن تلك المسائل، مثل تعزيز حماية حقوق الإنسان، بما في ذلك حقوق اللاجئين والمشردين داخليا، لا سيما النساء والأطفال، ومكافحة الإفلات من العقاب على الجرائم المرتكبة.

ومن المؤسف أن الزخم السياسي الإيجابي في تشاد، المشار إليه سابقا، لم يتكرر على المستوى دون الإقليمي. وقد تدهورت العلاقات بين تشاد والسودان على نحو خطير خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وتدهورت إلى حد كبير الحالة الأمنية في الشمال الشرقي لجمهورية أفريقيا الوسطى نظرا لأعمال اللصوصية والسطو المسلح.

وفيما يتعلق بالعلاقات بين تشاد والسودان، بينما نرحب بالنجاح المبدئي للتوصل إلى اتفاق الدوحة في ٣ أيار/مايو من هذا العام، كان هناك هجوم متزامن تقريبا من جانب قوات المعارضة المسلحة التشادية، التابعة لاتحاد قوات المقاومة، من غرب دارفور إلى عمق أراضي تشاد الشرقية، بهدف معلن وهو إسقاط حكومة تشاد. ولم يؤد ذلك التوغل إلى الانهيار الفوري لاتفاق الدوحة، الذي تم التوصل إليه بجهد جهيد، فحسب، بل أدى أيضا إلى رد فعل مسلح من تشاد ضد أهداف في غرب دارفور، بما في ذلك غارات جوية، مما زاد من سوء الوضع الأمني الهش أصلا في كلا البلدين. وكما فعل الأمين العام، فإن كرواتيا تدعو الحكومتين إلى وقف دعم مجموعات التمرد في البلد الآخر وإلى مضاعفة جهودهما لبناء الثقة المتبادلة والحد من التوتر في المنطقة بغية استعادة نوع من النظام والاستقرار.

كما أن كرواتيا يساورها القلق إزاء خطورة الوضع الإنساني في شرق تشاد، حيث يبحث ما يزيد على ٤٠٠ ٠٠٠ من اللاجئين والمشردين داخليا عن أي شكل من المعونة. إن الوجود الطويل الآن لمخيمات اللاجئين والمشردين داخليا في شرق تشاد لا يشكل ضغطا على السكان المحليين فحسب، بل أيضا يفسح مجالا واسعا لنشاط

عصابات اللصوص والمجموعات المسلحة. وعليه، فإننا نرحب ترحيبا حارا بانتشار عناصر من المفرزة الأمنية الموحدة في ١٢ مخيما للاجئين وبعض البلدات الرئيسية في شرق تشاد لتوفير الأمن هناك. كما أننا نرحب بجهود بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد للمساعدة في تأمين حصول المفرزة الأمنية الموحدة على الدعم والتدريب اللازمين، ونقدر تلك الجهود. ولكننا نلاحظ أن المفرزة شرطة للمجتمعات المحلية وليست مجهزة للتصدي لتوغلات عسكرية كبيرة.

وأخيرا، بينما نسلم بأن بعثة الأمم المتحدة ما زالت بنسبة تقل عن ٥٠ في المائة من القوام المأذون به في ولايتها، الأمر الذي من شأنه أن يؤثر على فعاليتها، فإننا نأمل أن يوصلها قيام عدد من البلدان المساهمة بقوات بتقديم مساهمات إضافية محتملة إلى القوام الكامل بحلول نهاية هذا العام. كما أننا نقر بأن البعثة تعاني من النقص في بعض عوامل التمكين الرئيسية، بما في ذلك المروحيات العسكرية، ونعرب عن أملنا في أن تنظر البلدان الجديدة المساهمة بقوات في هذا الأمر لدى إعلان تعهداتها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): سوف أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلا لأوغندا.

أود أن أنضم إلى أعضاء المجلس الآخرين في التقدم بالشكر للممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد، السيد فيكتور أنجلو، على إحاطته الإعلامية. كما أود أن أرحب بمشاركة الممثل الدائم لتشاد والممثل الدائم لجمهورية أفريقيا الوسطى في هذا الاجتماع.

إننا نشعر بالتفاؤل إزاء جهود حكومة تشاد والمعارضة السياسية في طريق التقدم المحرز في تنفيذ اتفاق ١٣ آب/أغسطس ٢٠٠٧، وبتوافق الآراء الذي تم التوصل إليه بشأن الإطار التشريعي للانتخابات، ومع ذلك، لا يزال هناك الكثير مما يتعين عمله من أجل ترسيخ المكتسبات المحرزة حتى الآن. إن شن هجوم من جانب مجموعات المعارضة التشادية المسلحة، في ٤ أيار/مايو من هذا العام، يظهر بجلاء الحالة السياسية الهشة في البلد.

إننا نشيد بحكومة جمهورية أفريقيا الوسطى على الحوار السياسي الشامل المعقود في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ وبالتدابير المتخذة لتعزيز الحوار، بما في ذلك تأليف حكومة تستند إلى قاعدة عريضة في ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩. ومع ذلك، يساورنا القلق إزاء التمرد المسلح في الشمال الشرقي وتأثيره السلبي على استقرار البلد. إننا نهيب بالحكومة وبالمجموعات المسلحة أن تتخذ خطوات ملموسة نحو إنهاء التمرد من خلال معالجة الخلافات السياسية بالوسائل السلمية.

ونشيد بجهود الوساطة التي تقوم بها الجماهيرية العربية الليبية. إن تطبيع العلاقات بين تشاد والسودان أمر أساسي لتحقيق السلام الشامل والدائم في البلدين وفي المنطقة بأسرها. والسلام الدائم والاستقرار في المنطقة يستلزم حل الصراعات الداخلية الناشبة في البلدين.

وتشيد أوغندا بقيادة وموظفي بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد وتثني على عملهم. وفي ضوء المساهمة القيمة التي تقدمها البعثة، من الحيوي أن يتم التعجيل في إيصال البعثة إلى كامل قوامها لكي تتمكن من تنفيذ ولايتها على أفضل وجه.

إننا نرحب بتطوير خطة العمل الاستراتيجية وما تضمنته من معايير لقياس التقدم في تنفيذ الأنشطة المأذون بها في القرار ١٨٦١ (٢٠٠٩). وتدعو البعثة إلى التركيز على تعزيز قدرات المؤسسات الوطنية كجزء أساسي من استراتيجية الخروج.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس مجلس الأمن.

أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية أفريقيا الوسطى.

السيد بوكري – كونو (جمهورية أفريقيا الوسطى) (تكلم بالفرنسية): أود أن أرحب بتقرير الأمين العام بشأن بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد (S/2009/359) والتطورات الأخيرة التي يسترعي اهتمام مجلس الأمن والمجتمع الدولي إليها. وبالنيابة عن حكومة بلدي، أود أن أشكر بعثة الأمم المتحدة والممثل الخاص للأمين العام، السيد فيكتور أنجلو، على الطريقة المميزة التي ينفذون بها ولاياتهم. وأستطيع أن أؤكد لهم الدعم الكامل لحكومة جمهورية أفريقيا الوسطى.

إن الوضع السائد في الشمال الشرقي، لا سيما في مقاطعاتي فاكاغا وهاوتو كوتو ما زال يبعث على القلق في بعض الجوانب المحددة. وفي أعقاب الحوار السياسي الشامل، وقعت اصطدامات بين بعض القوى المتمردة والقوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى، وتشكلت حركة تمرد جديدة، مسببة انقساما في اتحاد القوات الديمقراطية للتجمع، ووقعت اصطدامات عرقية وتشكلت تحالفات جديدة. وقد رافق ذلك نزوح واسع للسكان وقيود على الأنشطة الإنسانية والاقتصادية، والتجارية والزراعية، وانتشار للأسلحة الخفيفة. ولمعالجة هذه المشاكل، وخاصة التوتر العرقي، تدخلت الحكومة محاولة التوفيق بين الطوائف المتنازعة. وهناك حاجة ماسة إلى استعادة سيادة القانون.

لقد شرعت الحكومة فورا في جهود الوساطة لأنها الطرف الرئيسي المسؤول عن حماية شعبها من ويلات انعدام الأمن. ولذا شرعت في محادثات مع الجماعات المتمردة التي كانت مترددة في الدخول في حوار سياسي شامل. ولقد أدى هذا النهج بتلك الجماعات إلى التفاعل بشكل أوثق مع الحكومة، وقامت بعض الجماعات بتوقيع اتفاق سلام ليبرفيل الشامل في حزيران/يونيه ٢٠٠٨.

وهذا تقدُّم طيب لأنه سييسر تنفيذ عملية نزع السلاح وتسريح المقاتلين وإعادة إدماجهم، وذلك أمر في غاية الأهمية بالنسبة لبلد خارج من الصراع. وهذه العملية ضرورية للاستجابة للاحتياجات الإنسانية الملحة التي خلقتها الصراعات ولدعم التنمية الاجتماعية – الاقتصادية على السواء.

لقد ذكرت في أحد بياناتي أمام هذا المجلس الجغرافيا الاستراتيجية لشمال شرقي جمهورية أفريقيا الوسطى، التي تشكل مثلثا مع تشاد والسودان. وكانت هذه المنطقة حيوية بالنسبة للبلاد بسبب التجارة التي انتعشت سابقا مع بورتسودان وأنماط هجرة الماشية الموسمية من تشاد، إلى جانب مواردها المعدنية والحيوانية. ولقد أصبح، منذ ذلك الحين، من الخطير للغاية القيام بأنشطة اقتصادية في هذه المنطقة بسبب ظهور الجماعات المتمردة وأثر المنطقة على الوضع في جنوبي دارفور.

لقد تزايدت، ولسبب وجيه، أنشطة بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد، التي حلت مكان القوة الأوروبية في تلك المنطقة. وأبدت الأمم المتحدة اهتماما كبيرا ببلدي منذ أن عصفت به الأزمة لمدة عقد كامل إلى أن خرجنا منها، ولذلك نحن على أهبة الاستعداد للتعاون مع هذه المنظمة تعاونا تاما. وأثبتت المشاورات بين بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد وبين الحكومة أنها مجدية، حيث أن المناقشات بين الطرفين غالبا ما أدت إلى إبرام اتفاقات. والبعثة، طبعا، مخولة بتقديم الاستشارة والمشورة، كما يبدو واضحا من حقيقة أن الحكومة وقد تمكنت من إنشاء ممر إنساني بحت، بدون فرق حراسة مسلحة لمساعدة شعبها على امتداد الطريق من نديلي، في جمهورية أفريقيا الوسطى إلى داها في تشاد.

إن البعثة إذ تدرك الصعوبات اللوجستية في جمهورية أفريقيا الوسطى، قد وضعت وسائلها للنقل تحت تصرف سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى كي تتمكن من الوصول أحيانا إلى منطقة العمليات. وقد حدث هذا عندما اشتبكت الجماعات العرقية في الجزء الشمالي من البلاد. ورغم الموارد الشحيحة المتوفرة لديها ووعورة المنطقة، تمكنت البعثة من دعم الحكومة في أوقات الأزمات.

ونود أن نطلب هنا تعزيز المساعدة المقدمة للبعثة كي تتمكن من الانتشار بسهولة في منطقة العمليات. ولا يستهان بالصعوبات على الأرض، الأمر الذي يبيِّن التزام البعثة إزاء اللاجئين والأشخاص المشردين في جمهورية أفريقيا الوسطى. وسنظل ممتنين لجهودها الإنسانية. ونكرر التزامنا بدعم بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد في تنفيذ ولايتها. ونود أيضا أن نعرب مرة أخرى عن امتناننا لفرنسا، التي ساعدتنا كذلك فيما يتعلق باللوجستيات في الجزء الشمالي من البلاد.

وتؤمن حكومتي بأنه ينبغي للأنشطة التي تقوم بها البعثة ومكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى وبعثة الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا لتعزيز السلام ولجنة بناء السلام أن يكمل بعضها بعضا في بلد خارج من الصراع. وفي استراتيجيتها للخروج، حددت البعثة المعيار لاستقرار الوضع في شمال شرقي جمهورية أفريقيا الوسطى ببرامج نزع السلاح وتسريح المقاتلين وإعادة إدماجهم التي سنقوم بها وفقا لإطار العمل الاستراتيجي للجنة بناء السلام المعني ببناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى.

وفي الختام، أدعو مرة أخرى إلى النظر بجدية في الوضع في شمال شرقي جمهورية أفريقيا الوسطى على أساس نهج إقليمي. فالمسألة على قدر كبير من الأهمية بالنسبة لجميع الأطراف على الأرض. وهناك مصدر قلق آخر هو أنشطة المتمردين الأوغنديين التابعين لجيش الرب للمقاومة، الذين قاموا بتوغلات في عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ في أوبو في الشمال الشرقي، وخلفوا وراءهم ضحايا، وأخذوا معهم مخزونات المؤونة والبذور، وأخذوا معهم رجالا رهائن استخدموهم كحمالين، واختطفوا النساء وضموا إليهم الأطفال كجنود.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل تشاد.

السيد علاّمي (تشاد) (تكلم بالفرنسية): إنني آخذ الكلمة لأقول بضع عبارات موجزة عن التقرير الممتاز الذي قدمه الأمين العام (S/2009/359) عن بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد، والذي عرضه علينا من فوره السيد أنجلو. غير أنني أود بداية أن أعرب عن تهانينا لكم، سيدي الرئيس، بتوليكم رئاسة المجلس لشهر تموز/يوليه هذا.

وفيما يتعلق ببعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد، ألاحظ أنها تقوم بالانتشار على نحو يرضي حكومتي والأمم المتحدة. وينبغي الاعتراف والترحيب، كما فعل معظم المتكلمين، بدورها الإيجابي في حماية السكان الضعفاء، بمن فيهم اللاجئون والأشخاص المشردون وموظفو الإغاثة الإنسانية وغيرهم. ويتعين على المجتمع الدولي، ولا سيما هذا المجلس وجميع البلدان المحبة للسلام والعدل، أن تعمل على توفير متطلباتها العاجلة من الموظفين والمعدات كي تتمكن من القيام بولايتها بشكل فعال وتام في ظروف مثالية. ونشكر بحرارة المؤسسات والبلدان التي ساهمت بموارد بشرية ومالية.

ونعرب أيضا عن امتناننا وشكرنا للمساهمات السخية التي قدمها الصندوق الاستئماني للمفرزة الأمنية المتكاملة. فهذه الوحدة من الشرطة المحلية أصلية من الدرجة

الأولى وتقوم بدور في الميدان على جانب كبير من الأهمية. وتمويل المفرزة الأمنية المتكاملة سيكون لسوء الحظ مصدر قلق، إذا لم يبذل، قبل نهاية هذا العام، كل من المساهمين السابقين، الذين ساهموا بسخاء، والمساهمين الجدد المزيد من الجهود المالية. ومن جانبها، تعتزم تشاد الالتزام بالتكفل بالمفرزة الأمنية المتكاملة تدريجيا بعد المفاوضات المخطط لها في عام ٢٠١٠ مع الأمانة العامة للأمم المتحدة.

وأود أن ألاحظ، على نحو ما قام به معظم المتكلمين اليوم، أن عزم تشاد الدؤوب على حل مشاكلها الداخلية قد تجلى في الفترة الأخيرة في ثلاثة أحداث رئيسية هي: إنجاز الإحصاء السكاني، بهدف إجراء انتخابات تشريعية ورئاسية حرة وشفافة في أوائل حزيران/يونيه ٢٠١٠؛ تشكيل اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة، التي تتكون بالتساوي من ١٥ عضوا من الأغلبية و ١٥ عضوا من المعارضة، ويتم اختيار رئيسها بتوافق الآراء بين جميع الأحزاب؛ وعودة عدة مئات من عناصر الجماعات المسلحة في البلاد، التي جاءت من السودان، إلى الشرعية. وأود أن أنوه على وجه الخصوص، كما فعل المجلس، بالحركة الوطنية التي يتزعمها السيد أحمد حسب الله سوتاني، التي وقّعت مع الحكومة اتفاق مصالحة في ٢٥ تموز/يوليه بفضل أخينا ومرشد الوسطاء من دول تجمع الساحل والصحراء، معمر القذافي.

وفي وجه العدوان السوداني، نبقى حذرين ومستعدين للتعامل مع أي نتيجة محتملة. ونظرا لخيبة أملنا السابقة في أعقاب انتهاكات الخرطوم للعديد من اتفاقات السلام، فإن المجتمع الدولي قد يتفهم تماما شكوكنا. وعلى النقيض من الإدعاءات الأخيرة لجارنا السوداني، إننا لا نحلق في مجاله الجوي ولا ننفذ ضربات ضد الجماعات المسلحة في دارفور. ومما يدعو إلى الاستغراب إدعاءات السودان أننا نقوم بالتحليق فوق أراضيه بطائرات من نوع جاغوار وميراج، التي لا تملكها قواتنا الجوية.

ونعترف بأننا نفذنا غارات جوية لتدمير القوات التي أتت من السودان وتجمّعت على الحدود في بلدة تيسي، في أرض تشادية. ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يلومنا على ممارستنا لحقنا المشروع وغير القابل للتصرف في الدفاع عن النفس بوسائل عسكرية برية أو جوية. غير أننا نظل مستعدين تماما لتطبيع علاقاتنا مع السودان، لما فيه صالح شعبين شقيقين وجارين. ولذلك، فإننا نحيط علما على النحو الواجب بما أعرب عنه جميع المتكلمين من شواغل وما أبدوه من ملاحظات، وسنفعل كل ما بوسعنا لتزويدهم بمتابعة مناسبة. ونؤكد كامل تعاوننا مع الأمم المتحدة وهي تؤدي مهمتها النبيلة المتمثلة في إحلال السلام في بلدنا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد أنجلو للرد على ما أُدلي به من تعليقات وما أُثير من أسئلة.

السيد أنجلو (تكلم بالفرنسية): طلبت الكلمة لأوضح نقطتين أو ثلاث نقاط، غير أنني أود، قبل ذلك، أن أعرض عددا من الصور على أعضاء المجلس.

تظهر الصورة الأولى مدينة بيراو عاصمة فاكاغا، التي دمر ما لا يقل عن ٦٠ في المائة منها الهجومان اللذان وقعا في حزيران/يونيه. وحتى أواخر أيار/مايو، كانت المدينة مركزا تجاريا هاما؛ وبدأت الحياة تعود إلى مجراها الطبيعي. ومنذئذ، هُجرت تماما وأصبحت بالكاد مدينة أشباح. وفرّ السكان إلى الأحراش، وعلى الرغم من انتشارنا، ليس لديهم الثقة الكافية للعودة إليها.

وتظهر الصورة الثانية نموذجا لمركز شرطة تابع للمفرزة الأمنية المتكاملة في منطقة عملياتنا في شرق تشاد. وينتمي الرجال والنساء باللون الأزرق إلى وحدات من الدرك الوطني التشادي والشرطة الوطنية التشادية، وقد دربناهم كضباط تابعين للمفرزة الأمنية المتكاملة وقمنا

بنشرهم في الميدان. وتبدو في هذه الصور نساء من أفراد المفرزة الأمنية المتكاملة.

وتظهر هذه الصورة سجن إيريبا في شرق تشاد. ولا أود أن أظهر الظروف داخله لأنني لا أريد أن يصاب المجلس بصدمة. وأكتفي بصورة الجدران الخارجية، تاركا الباقي لمخيلتكم. وسنعيد النظر في موضوع السجون غدا في اجتماع بشأن برنامج أنشطتنا في شرق تشاد.

وهذه صورة لاجتماع بشأن تسوية الصراعات بين المجتمعات المحلية. وسأتكلم عن ذلك بعد قليل، غير أن المقصود هو تبيان نموذج محدد لاجتماع أشخاص من جماعات عرقية مختلفة يقضون - في هذه الحالة - يوما بأكمله في مناقشة سبل تسوية صراعاتهم.

(تكلم بالإنكليزية)

والآن، أود أن أثير نقطتين أو ثلاث نقاط. أولا، أشكر الأعضاء على الكلمات الطيبة التي أدلت بها جميع الوفود فيما يتعلق بعمل بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد. ولدينا موظفون في جميع أنحاء البلد يعملون في بعض الحالات في ظروف بالغة الصعوبة. وكثيرا ما نتلقى شكاوى - من المفرزة الأمنية المتكاملة، مثلا - بأن أحوالهم المعيشية ليست على ما يرام بتاتا. وذلك صحيح، غير أنني أريدهم أن يروا الأحوال المعيشية لموظفينا، التي ليست أفضل في العديد من الحالات. وبالتالي، أشكر أعضاء المجلس على كلماتهم الطيبة. ويمكن أن نتعهد بأننا سنُبقي على انخراطنا والتزامنا، وسنحاول في الوقت ذاته تحسين الأحوال المعيشية وظروف العمل لا للموظفين فحسب، بل للمفرزة الأمنية المتكاملة وعناصرها أيضا.

وفيما يتعلق بتسوية الصراعات على صعيد المجتمعات المحلية، أود أن أشير إلى أمرين. أعتقد أن الأمر يتعلق بنشاط هام للغاية لأنه كثيرا ما تكون هذه الصراعات مصدرا أوليا لتجنيد المقاتلين في عمليات العصيان ما لم يتم معالجتها. وفي كثير من الأحيان، ينضم بعض أولئك المقاتلين إلى عمليات العصيان بسبب نشوب عدد من الصراعات بين جماعات مختلفة على مستوى المجتمعات المحلية. ولم تعالج تلك الصراعات على النحو المناسب، مثلما لم يتم التوسط بصورة مناسبة لحلها، ولذلك يقرر أحد الأطراف التوجه إلى الصحراء والانضمام إلى إحدى حركات العصيان.

والنقطة الثانية الجديرة بالذكر، والهامة في سياق الحوار داخل المجتمعات المحلية بشأن تسوية الصراعات فيما بينها، هي أننا، من خلال تسوية الصراعات، نهيئ الظروف المؤاتية لعودة المشردين، وذلك أمر هام للغاية أيضا.

وأما فيما يتعلق بعملية داكار، نعتقد أن الظروف مؤاتية لوضع آلية للرصد على نطاق أوسع. وينبغي عقد اجتماع في أقرب وقت ممكن لأعضاء فريق داكار، وحبذا لو عُقد في الخرطوم. فقد عقد آخر اجتماع للفريق في انجامينا. وباعتبار الاجتماع القادم تدبيرا من تدابير بناء الثقة، ينبغي عقده في الخرطوم، وينبغي خلاله لتشاد والسودان وجميع أعضاء عملية داكار الآخرين أن يتفقوا على التنفيذ الفوري للآلية المعنية برصد الحدود.

وكما قلت، أعتقد أن الظروف قد تهيأت. وتكمن المشكلة في كفالة اتخاذ عدد من تدابير بناء الثقة، على جانبي الحدود، قبل عقد الاجتماع القادم لعملية داكار. وأعوّل كثيرا على قدرة مختلف البلدان الأطراف في العملية على اتخاذ تلك التدابير لبناء الثقة وعقد ذلك الاجتماع.

وفيما يتعلق بالمفرزة الأمنية المتكاملة، أشير إلى عنصر الانضباط. ويجب أن أقول إننا وحكومة تشاد أخذنا المسائل المتعلقة بالانضباط على محمل جدي للغاية. فكل الذين أساؤوا السلوك طردوا من القوة. كما يجب أن أشير إلى أن نسبة حالات عدم الانضباط تبلغ نحو ٣ في المائة. وتلك نسبة

في حدود المعايير المقبولة، لأن هذا النوع من القوات يسجل فيه معدل لحالات عدم الانضباط يبلغ ٥ في المائة تقريبا. إننا نواجه مشاكل تتعلق بالانضباط، غير أننا لم نقتصر على تناولها فحسب، بل كفلنا أيضا أن نسبها لا تتعدى المدى المعتاد المسجل في مثل هذا النمط من القوات.

والنهج الذي تتبعه المفرزة الأمنية المتكاملة نهج إبداعي للغاية يجمع بين آليات الأمن الدولي وآليات الأمن الوطني المعززة. ويجب أن نكفل نجاح تجربة نهج المفرزة الأمنية المتكاملة. ونحتاج إلى الموارد كما نحتاج إلى التأكد من أن الجميع يفهم أن أحد المعايير الرئيسية لتواجدنا الناجح في تشاد هو التنفيذ الناجح لمفهوم المفرزة الأمنية المتكاملة.

وعلى غرار جميع أعضاء المجلس، يساورنا القلق إزاء تأخير نشر القوة. ونحث جميع من تعهدوا بالمساهمة في القوة أن يقدموا تلك المساهمات في أقرب وقت ممكن. كما نحث الموجودين فعلا هناك على النظر في إمكانية تمديد تواجدهم إذا كانوا ينوون المغادرة في المستقبل القريب. فنحن بحاجة فعلا لتواجد الجميع. ويمكن أن أؤكد للمجلس أننا سنحدث أثرا في شرق تشاد إذا استكملنا نشر القوة. ويمكن للمجلس أن يسجل كلماتي الآن، ويمكن أن نتكلم عن ذلك في إحدى جلسات المجلس القادمة. وإننا سنحدث أثرا؛ ولسنا بحاجة سوى للتأكد من استكمال انتشارنا هناك. كما نحتاج، بطبيعة الحال، إلى الإمكانات العسكرية.

وإننا منشغلون بالتأكيد بالحالة في الجزء الشمالي الشرقي من جمهورية أفريقيا الوسطى. فمنذ أوائل أيار/مايو، تدهورت الحالة على نحو خطير هناك. وكان هناك انتشار للأسلحة وللميليشيات على أساس عرقي، كما شهدنا مؤخرا عبور بعض الميليشيات للحدود إلى دارفور بحثا عن الدعم من الأهل والأقارب هناك، في قتالها ضد جماعات أخرى. ونحن نشعر بقلق بالغ حيال ذلك.

ونحاول ضمان تعظيم الاستفادة من الموارد المتاحة لنا في بيراو. ولا نطلب موارد إضافية. ونحاول الاستفادة من الموارد المحدودة الموجودة لدينا في المنطقة بصورة كاملة ونعكف على تهيئة الظروف الأمنية المؤاتية للعمل السياسي المفترض أن تؤديه حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى في المنطقة. ونحن لا نهيئ البيئة الأمنية اللازمة للقيام بالوساطة وأداء العمل السياسي فحسب، ولكن نقدم أيضا بعض الدعم اللوجستي، آخذين في الاعتبار الوسائل المحدودة للغاية المتاحة للحكومة في بانغي.

اسمحوا لي أن أقول كلمة أخيرة بشأن المعايير وخطة العمل. لقد طلب وفد المملكة المتحدة بعض الأرقام المحددة وتحليلا بشأن مسألة التجنيد في المخيمات. وسنفعل ذلك بالتأكيد في التقرير المقبل. فتلك مسألة خطيرة جدا. ونحن ندرس مختلف النهج والاستراتيجيات للتعامل معها. والعمل مستمر وسنعود إلى المجلس لا بتحليل فحسب، ولكن أيضا بتدابير محددة نعتزم تنفيذها، أو ربما نكون قد شرعنا في تنفيذها بالفعل في تلك المرحلة. ويتوقف ذلك إلى حد كبير على قدرتنا على أرض الواقع، وبخاصة من حيث حجم القوة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لا يوجد متكلمون آخرون في قائمتي. بذلك، يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٢٠.
